جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦١٢)

التوازن الاقتصادى
وجداول المدخلات والمخرجات فى مصر
النظرية والمنهج والتطبيق

إعداد

د/ أحمد محمد على نصير

سبتمبر ٢٠٠٢

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

التوازن الاقتصادي
و جداول المدخلات والمخرجات في مصر
النظرية والمنهج والتطبيق

أحمد محمد علي نصير

فبراير ٢٠٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء إلى :

- رفاق العمل في الموازنات التخطيطية بوزارة التخطيط بالقاهرة.
- أسرتي التي منحتني الوقت والأماني .
- الآنسة منال أحمد على بالمجموعة الاستشارية العربية التي قامت بإخراج العمل
- المهندس شريف على مصمم الغلاف.

تقديم أ.د. سعد حافظ محمود

تمهيد :

تلخص الدراسة التى بين يدى القارى خبرة اشتغال المؤلف بإعداد جداول المدخلات والمخرجات لأغراض التخطيط فى مصر ، على مدى ثلاثة عقود ونصف ، مع رصده لخبرة السابقين عليه ، ومن هذا المنطلق فالدراسة تمثل وثيقة تاريخية هامة . وفضلا عن ذلك فإن القسم الثانى المنهجى يقدم مادة تعليمية وتدريبية هامة تزداد قيمة مجال استخدامات المدخلات والمخرجات فى بناء قواعد البيانات الإحصائية اللازمة للتخطيط على المستوى الكلى وما يرتبط بها من قنوات مغذية ، فضلا عن تطوير الأدوات التحليلية المبنية على أساس قواعد هذه البيانات .

حول أهمية المدخلات والمخرجات :

قد يثور الجدل أحيانا بسبب التطورات فى البيئة العالمية ، وفى أساليب إدارة الاقتصاد القومى فى ظل غلبة دور الاقتصاد العالمى ، وكذلك التطور فى قواعد المعلومات ، والنظم الإحصائية المغذية لها (وبصفة خاصة التطورات فى نظام الحسابات القومية) حول أهمية جداول المدخلات والمخرجات ، ومن الأمور المستقرة رغم كل هذه المعطيات أن للمدخلات والمخرجات دورا متناميا، ومتعدد الاستخدامات مشروطا بالتطور فى إعداد الجداول والنماذج المبنية على أساسها .

ولا مجال للإفاضة فى هذه الأدوار ، حيث تناولتها الدوريات العلمية العالمية والمتخصصة فى مجال المدخلات والمخرجات سواء صدرت عن الجمعية الدولية للمدخلات والمخرجات أوغيرها من المرجعيات العلمية أو ما حفلت به أدبيات التخطيط الاشتراكى سابقا أو تشير إليها أدبيات الأمم المتحدة ، والمتمثلة فى نظام الأمم المتحدة للمدخلات والمخرجات ، أو المطبوعات التى تصدرها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ، أو فى مطبوعات البنك الدولى ، أو الرسائل العلمية، والأبحاث النظرية والتطبيقية المنشورة فى قنوات النشر المتعددة ، .

إلا أن أهمية المدخلات والمخرجات تنبع من اعتبارات يمكن تلخيصها فى التالى :

١- أن المدخلات والمخرجات لازالت تمثل أحد طرق العرض الأساسية لنظم الحسابات القومية ليس فقط لهدف إبراز المجاميع الكلية وتشابكاتها القطاعية . ولكن أيضا لأنها أداة هامة فى الكشف عن مواقع القصور فى بناء قواعد الإحصاءات القطاعية ذاتها ، وأنشطتها الفردية وفى تحديد اتجاهات التطوير . وأيضا تطوير طرق تقدير المعلمات المختلفة ، بما فيها المعاملات الفنية ذاتها ، والقنوات المغذية لها كنظم الموازين الاقتصادية مثلا .

٢- أن المدخلات والمخرجات تمثل أهم أركان مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) ، ليس فقط من حيث اعتبارها تعكس مصفوفة الإنتاج ، والتى تبنى عليها دوال الإنتاج فى النموذج الموسع للاقتصاد القومى ، ولكنها بما تتيحه من درجة تفصيل للأنشطة (القطاعات مجازا) ومجموعاتها إنما تتطلب فى المقابل تطويرات مقابلة فى جانب التدفقات النقدية .

٣- أن جداول المدخلات والمخرجات التخطيطية ، والنماذج المبنية على أساسها ، أو على أساس مصفوفة الحسابات الاجتماعية التى يمثل فيها جدول م/م الركن الأساسى ، تتزايد اهتماماتها التحليلية والتخطيطية لتشمل مجالات تتسع مع الزمن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- الاستخدام التقليدى فى مجالات التنبؤ والتخطيط .
- الاستخدام فى مجال تقييم المشروعات من المنظور الاقتصادى الكلى .
- الاستخدام فى تقييم التفاعلات مع العالم الخارجي وبصفة خاصة فى تقييم اتفاقات الشراكة ، والتكامل الإقليمي . ويزداد هذا الدور التحليلى إذا طورت نماذج المدخلات والمخرجات على أساس إقليمى ، ونماذج التشابك بين الأقاليم، والتى اتسع نظام الأمم المتحدة ١٩٩٣ لها ، "الحسابات الاقليمية" .
- الاستخدامات التحليلية على المستويين الكلى (التحليل الهيكلى) والقطاعى . لكشف درجة التكامل بين الانشطة والقطاعات وفى داخل كل منها ، والتى تفيد فى بناء استراتيجيات وسياسات التعميق الصناعى .
- الاستخدامات فى مجال تقييم السياسات الاقتصادية المختلفة .وهذه تستند إلى توسيع إطار هذه الجداول إلى جداول للتدفقات القومية ، أو الاستناد إلى تطوير مصفوفة الحسابات الاجتماعية بأركانها المختلفة . ومن أمثلتها بحث الآثار الاقتصادية الكلية للسياسات الضريبية أو السعرية أو ما شابهها .
- تخصيص الاستخدامات فى مجالات تخطيط الاستثمار على أساس جداول ونماذج ديناميكية (مغلقة) للمدخلات والمخرجات .
- دراسة جوانب الاستثمار فى الأنشطة الرائدة أو المشروعات العملاقة أو ما إليها .
- ويمكن فى إطار البنية الداخلية للشركات متعدية الجنسيات أو دولية النشاط ، والتى تسيطر على مجالات إنتاج متعددة أفقيا ورأسيا الاعتماد على هذه الجداول فى ربط قطع المعلومات المتفرقة عن الأنشطة المتعددة ودرجة التكامل بينها فى إطار صورة كلية متكاملة .
-

مدى كفاية جداول ونماذج المدخلات والمخرجات التقليدية لمواجهة الظروف المتغيرة :

استند الجدل الذى ثار حول كفاءة استخدام جداول ونماذج المدخلات والمخرجات ، إلى الصورة التقليدية لها ، ومن جهة أخرى إلى التغيرات البنيوية الاقتصادية المحلية والعالمية .

ولعل الجدل ثار أساسا حول ملاءمة هذه الأدوات فى ظل اقتصاد سوق لا تفصله حواجز عن الاقتصاد العالمى الذى يجرى تغييره .

ولعل وجهة النظر التى تحفظت حول كفاءة هذه الأداة قد استندت إلى معطيات هذه المتغيرات المحلية والإقليمية والمتمثلة فى :

- ضعف درجة اليقين
- ضعف إن لم يك عدم الهيمنة على مقدرات الأسواق المحلية
- سرعة التطورات التكنولوجية المتسارعة
- زيادة الاهتمام بالاعتبارات البيئية
- تنامى دور المتغيرات النقدية والمالية والغالب على دور المتغيرات الحقيقية ولعل هذه العوامل هى المسئولة منذ مدة طويلة عن اتجاهات التطوير فى نماذج المدخلات والمخرجات والمتمثلة فى :

١- تطوير نماذج مدخلات ومخرجات احتمالية ، أى تستند إلى تقدير المعاملات الفنية ، استنادا للعوامل العشوائية Stochastic أكثر من استنادها للموازين الاقتصادية ، أو للحسابات التكنولوجية البحتة .

ومن الغريب أن ينبع هذا التطوير فى ظل اقتصادات التخطيط الاشتراكى منذ ما يربو على الربع قرن على أيدى الاقتصاديين التشيك والمجريين فى البداية وما كان يمكن إدخال مثل هذه التقديرات دون توفر قاعدة جيدة ولعدد من السنوات عن جداول المدخلات والمخرجات .

- تطوير نماذج للمدخلات والمخرجات تتيح مساحة للمتغيرات السعرية وأيضا المالية ، بحيث يمكن دراسة تأثير هذه العوامل مع حيدة المتغيرات العينية .
- فصل المعرفة والتقدم التقنى فى قطاعات (أنشطة) مستقلة مع تطوير المنهجية الملائمة لقياس تدفقات هذه الأنشطة وتشابكاتها مع القطاعات الأخرى .
- بناء نظام متكامل للتشابكات القطاعية يستوعب الحسابات البيئية وهو ما تبناه نظام الأمم المتحدة للعام ١٩٩٣ .
- استيعاب عمليات التكامل بين جداول ونماذج المدخلات والمخرجات وما يسمى بنماذج التوازن العام ، سواء المبنية على أساسها أو على أساس مصفوفة الحسابات الاجتماعية ، بما يتيح مساحة كافية للإقران بين التدفقات العينية وبعضها ، والتدفقات النقدية وبعضها وبين نوعى التدفقات لتصوير التوازن الاقتصادى الحقيقى .
- إدارج التطويرات المختلفة والمتعلقة بقضايا التوزيع ، سواء ما يتعلق منها بتفصيلات مصفوفة القيمة المضافة مع استيعاب عمليات التحويل من وإلى العالم الخارجى فيما بعد التوزيع الأولى .

ومثل هذه التطويرات المجربة والمختبرة والتى لم يحظ بها نظام الحسابات القومية فى مصر تتطلب تطويع النظام القائم لاستيعابها حتى تزيد فاعلية الحسابات القومية عامة وجداول ونماذج المدخلات والمخرجات خاصة كأدوات للتخطيط فى ظل التغيرات المعاصرة ، والا تقلص دورها .

ومما لاشك فيه أن هذا يتطلب تطوير قواعد البيانات والمعلومات المغذية ، والمفاهيم المستندة إليها ، وادخال درجة من التفصيل عليها ، وتوسيع نطاقها ليستوعب المتغيرات المشار إليها ، وتطوير الأسس المنهجية لمعالجتها فى ظل التبادل العالمى الواسع والبنى الهيكلية للنظام العالمى ومؤسساته كالشركات متعدية الجنسيات .. الخ .

ولعل النهج الذى سلكه معد الدراسة فى اقتراح تطوير قواعد البيانات والمعلومات المغذية والمبنى على الصيغ التقليدية لجداول ونماذج المدخلات والمخرجات ، يمكن أن يتبع مع طرح الصيغ الجديدة كخطوات للعمل ، بمعنى حصر الاحتياجات الجديدة ومجالاتها ، وأسسها ومفاهيمها ومصادرها الأولية ، ورصد نوعيات البيانات بدقة وإحكام .

وثمة حاجة لاستيعاب عامل الديناميكية فى الاقتصاد ، والمتمثل فى استيعاب التغذية المنعكسة بين المتغيرات سواء استوعبت هذه العوامل أو بعضها فى وحدة الزمن أو على مدى زمنى أطول ومن أمثلتها :

- التغذية المرتجعة بين الاستثمار والناتج .
- التغذية المرتجعة بين التدفقات النقدية والتدفقات العينية
- التغذية المرتجعة بين الداخل والخارج .

وهذا بدوره يتطلب الخروج عن نطاق النماذج المفتوحة ، إلى النماذج الديناميكية (المغلقة) ، ومن ثم بحث احتياجات قواعد البيانات والمعلومات ليس فقط من الجوانب الكمية ولكن أيضا من الجوانب التعريفية ، والمفاهيمية والجوانب النوعية .

والدراسة المتاحة تمثل إيجازا فى ذاكرة الزمن وخبرات التخطيط تستحق ارتيادها لكشف خبرات الماضى وكيف تراكمت إذا كنا نسعى لتوليد خبرات المستقبل وتطويرها .

أ.د. سعد حافظ محمود صدقى

الفهرس

مقدمة ٦
نبذة تاريخية ١٠
الاقتصاد المصري والحسابات القومية ١٢
الاقتصاد العربي ومقومات توسيع السوق ١٦
جداول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات ١٩
بناء الجداول واستخداماتها ١٩
تقديرات الضرائب والدعم والتجارة ٢٤
النماذج التوضيحية ٢٤
تكثيف التحليل القومي يدعمّ توازن المتابعة والخطة ٢٧
الاحتياجات الإحصائية اللازمة لبناء الجداول ٣٧
أولاً: أسس تحديد نوع البيانات وكيفية تجهيزها ٣٧
ثانياً: البيانات وما تشتمل عليه من معلومات ٣٩
الأنشطة والسلع والخدمات المقترح التوسع في عرض مواردها واستخداماتها ٤٦
درجة كفاءة مصادر المعلومات للوفاء بالغرض ٥٠
أولاً: صدور قانون النظام المحاسبي الموحد عام ١٩٦٦ ..... ٥٠
ثانياً: تطور إحصاء الإنتاج الصناعي ٥٤
ثالثاً: تطور الاتجاهات المصرية والعربية ٥٦
رابعاً:بيانات القطاع العائلي ٦٠
العينة والمجتمع ٦٧
إمكانية الاستعانة ببحوث العينة المطروحة ٦٨
قراءة في أرقام وأدبيات التشابك في مصر والـSNA ٧١
المراجع ٩٠

القسم الأول

تطور بناء الموازين السلعية
وجداول المدخلات والمخرجات

مقدمة

منذ منتصف القرن الماضي، مع إنشاء لجنة التخطيط القومي ، وبالتعاون مع مصلحة الإحصاء في ذلك الوقت ، بدأ التحليل الاقتصادي الكلي Macro economic Analysis في التعرف على التوازن الإجمالي في الاقتصاد المصري . ولقد تم ذلك من خلال اشتقاق أو استقصاء أو إحصاء قيم عناصر العرض الكلي، ويتمثل في الناتج المحلي الإجمالي من قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين والخدمات ، مضافا إليه الواردات السلعية والخدمية ، كموارد ، ومقابلتها بقيم عناصر الطلب الكلي ، والذي يتمثل هو الآخر ، في الاستهلاك العائلي والاستهلاك الجماعي ، والصادرات السلعية والخدمية والاستثمار وشئ من التغير في المخزون ، وبإضافة صافي عوائد عناصر الدخل مع العالم الخارجي ، ظهرت معادلة الدخل القومي مبكراً في عام ١٩٦٠/٥٩ على الصورة الكلية التالية في بداية الخطة للسنه الأولى من الخطة الخمسية ٦٠/٥٩-٦٥/٦٤ :

الدخل القومي= الاستهلاك العائلي + الاستهلاك الجماعي + الاستثمار + التغير في المخزون + (الصادرات – الواردات) + صافي عوائد الدخل مع العالم الخارجي .

وتتضح هذه المعادلة الإجمالية بالصورة التوازنية الرقمية لعام ١٩٦٠/٥٩ ، حيث أمكن تحديد حجم الدخل القومي وكيفية التصرف فيه بالمليون جنيه وبأسعار نفس العام كما يلي :

الدخل القومى (١٣٧٧,٧) = الاستهلاك الجماعى (٩٩١) + الاستثمار (١٩٥) + التغير فى المخزون (٢٠٣,٩) + الصادرات ناقصا الواردات (-١٢,٦) + صافى عوائد الدخل مع العالم الداخلى (٠,٤) ٠

وبتحويل تلك الأرقام المطلقة إلي نسب مئوية ، يتضح وزن الدخل القومي وهيكل توزيعه وأوزان هذا التوزيع كما يلي :

الدخل القومى (١٠٠٪) = الاستهلاك الجماعى (٧١,٩٪) + الاستثمار (١٤,١٪) + التغير فى المخزون (١٤.٨) + الصادرات ناقصا الواردات (-٠,٩٪) + صافى عوائد الدخل مع العالم الخارجى (٠,١) ٠

وتناول التحليل الاقتصادي الكلي في تلك الفترة ، وأمام المعادلة الوحيدة التي أمكن تصويرها ، معدل الاستثمار والعجز في رصيد العمليات الجارية في ميزان المدفوعات ، وانخفاض معدل الادخار ٠ إلا أن مصر كانت قادرة على تمويل العجز مع العالم الخارجي من تراكمات الأرصدة الاسترلينية لها على بريطانيا العظمى [أ].

ولكن هذه المعادلة لم تكن قادرة على وصف أداء الاقتصاد المصري ، لأنها تتعامل مع قيم قومية كلية ، بدون تناول التفاصيل على ما يجرى من تبادل داخل الصندوق الاقتصادي لهذه الدولة (إذا جاز التعبير) ، لأن مهمتها الأساسية هى الحصول على التوازن من خلال عدم التأكد Uncertainty من قيم المتغيرات الكلية التي تحتويها، ويتناول التحليل الكلي بالتخفيض أو الرفع قيم تلك المتغيرات إلى أن يصل إلي التوازن ٠ فإنه بالتحليل الكلي يستخدم خبراء السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الحكومة والمؤسسات ذات العلاقة وبعد استقراء السلاسل الزمنية لمتغيرات تلك المعادلة ، المناسب من أدوات السياسة المالية والنقدية Fiscal & Monetary Policies بالنسبة للأجور وسعر الفائدة وسعر الصرف والتمويل بالعجز وبالقروض والمساهمات والمنح والميول الحدية marginal Propensities لكل من الاستهلاك والادخار والاستيراد ومعامل رأس

المال للناتج Capital Output Ratio ، والوفورات الخارجية Externalities Economies ومعدل نمو السكان ومضاعف الاستثمار والإنتاج Accelerator ، أو التنمية بالدفعة القوية في إحدى المجالات Big Push ويترك أثارها تتوالى (كالملقى بالحجر في الماء لتتسع آثار موجاته)، أو باتباع النماذج الكلية لـ **هارود ودومار**، وبالتحليل **الكينزي** ،أو اتباع مثال بناء الأهرامات لتشغيل الأيدي العاملة وتفادي البطالة لتمويل الاستهلاك وقت الرخاء والوفرة .

وتبين أن استخدام هذه التشكيلة من الأدوات السابقة (وحدها) لا يصلح في التحليل والتنبؤ في اقتصاديات الوفرة ، كما لا يصلح بصورة أوضح في التحليل والتنبؤ في اقتصاديات الندرة ، إذ أن المواصفات الفنية في اقتصاديات العالم الثالث تضع قيوداً على بدائل التنمية تجعل من استخدام تلك الأدوات وسيلة لا تقيلها من عثرتها.

ولم يتوقف الفكر الاقتصادي عند هذا الحد ، فقد ظهر الفكر الاقتصادي الجزئي ، منذ نهاية القرن التاسع عشر في تحليل **فرانسوكيناي** ، وبدايات القرن العشرين في تطبيقات **واسيلي ليونتيف وريتشارد ستون** ، لوصف أداء الاقتصاد الأمريكي ، باستخدام جداول المدخلات والمخرجات ٠ وتدعمت موازين العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات ، كأسلوب توصي به الحسابات القومية الأمم المتحدة في نظاميها عام ١٩٦٨ و ١٩٩٣ ٠ وقد تم استخدام هذه الأساليب التوازنية التفصيلية في التخطيط الإلزامي السوفيتى Inperative والتأشيري الفرنسي Indicative والتوجيهي الياباني Directive. وتنطوي خطط التنمية في معظم

الدول النامية على مزيج من هذه المناهج التخطيطية . يتضح من ذلك إذا كان اقتصاد السوق يلجأ إلي استخدام السياسات الاقتصادية كوسيلة لمعالجة شئونه ، فإن كفاءة رسم السياسات تعظم إذا استندت إلي تخطيط توجيهي ، تستند إليه مؤسسات إدارة الاقتصاد الوطني (بما فيه المؤسسات المالية والنقدية) في رسم السياسات بما يتفق والأهداف الكلية للمجتمع ، ويصل التوجيه إلي حد الإلزام بالنسبة لبعض الأنشطة الحكومية ، ويصلح قاعدة للتأشير لوحدات اتخاذ القرار ، سواء في وضع خططها الأولية أو برامج العمل التنفيذي . وأصبحت القضية هى اختيار الجرعة المناسبة من كل نوع من أنواع التخطيط (ب) .

وقد شملت هذه الدراسة العناوين التالية :

- نبذة تاريخية.
- الاقتصاد المصري والحسابات القومية .
- الاقتصاد العربي ومقومات توسيع السوق .
- جداول العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات .
- الاحتياجات الإحصائية : نوع البيانات وكيفية تجهيزها ومصادرها .
- السلع والخدمات المقترح التوسع في عرض مواردها واستخداماتها .
- درجة كفاءة مصادر المعلومات للوفاء بالغرض.
- قراءة في أرقام وأدبيات التشابك في مصر ونظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (SNA) .

نبذة تاريخية

اتسع نطاق التحليل الاقتصادي الجزئي باستخدام جداول المدخلات والمخرجات كأساس لتطبيقات هذا النوع من التحليل وخصوصاً في الجهات البحثية على المستوى القومي ، مما أثرى التحليل الاقتصادي الكلي بأسباب النمو قبل الحصول على النتائج . ولقد تنامى هذا المنهج بداية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي،[1] وذلك بعد أن قام واسيلي ليونتيف بتركيب أول جداول للمدخلات والمخرجات للولايات المتحدة الأمريكية ، لكل من السنوات ١٩١٩، ١٩٢٩ ، وتم نشرها في عام ١٩٣٦. وكان ذلك بغرض وصف الاقتصاد الأمريكي ، وما يحتويه من علاقات تشابكية ،بين مختلف المتعاملين في الداخل ، وامتداد هذه العلاقات بين الاقتصاد الأم والعالم الخارجي ، ونال ليونتيف جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية في عام ١٩٧٣ على هذا العمل .

وكان ليونتيف ،في حقيقة الأمر ، متأثراً بفكر فرانسوكيناي، صاحب الجدول الاقتصادي ،الذي يسر عمليات التحليل والتنبؤ ، بناء على العلاقات التبادلية ، التي وضحها في جدوله ، عندما قام بقياس حجم ونوع الصفقات التي تمت في فترة معينة بين مختلف المنتجين والمستهلكين في اقتصاد معين.

وانتشرت جداول المدخلات والمخرجات واستخداماتها في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حوالي ٩٠ دولة ، فيما بعد هذا الحدث التاريخي .

كما أوصت الأمم المتحدة بإدماج جداول المدخلات والمخرجات واستخداماتها وتطبيقاتها العملية ، في نظام تلك المنظمة للحسابات القومية في عام ١٩٦٨ وكذلك في نظامها المستحدث للحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ، ويأتى ذلك تلبية لاحتياجات إحصائية مختلفة ، باعتبار تلك الجداول إطارا لتجميع البيانات الأساسية ، كما هي إطار لاختبار الاتساق فيما بين تلك البيانات . كما أضيف إلى ذلك أن تلك الجداول تعتبر إطاراً محاسبياً مناسباً لحساب كثير من البيانات الاقتصادية الواردة في الحسابات القومية والكشف عن أوجه الضعف في أي من الحسابات أو في تقدير حجم المتغيرات . باعتبار تلك الجداول والمستندة على جداول موازين السلع والخدمات أداة تحليلية قوية [٢] من حيث الحجم وهيكله والنسب والمعدلات لكل من الإنتاج واحتياجاته والطلب عليه والصادرات منه والواردات المكملة له والاستثمار للتوسع والطاقة اللازمة للتشغيل الاقتصادى البريطانى .

ولقد كوفئ ريتشارد ستون بجائزة نوبل هو الآخر ، لمساهمته الأساسية في تطويره للأسس التطبيقية للتحليل الاقتصادي ، باستخدام جداول المدخلات والمخرجات [١] أو مصفوفة التشابك الاقتصادي ، التي تعكس بالتفصيل الخصائص الإنتاجية والتوزيعية في اقتصاد ما ، وذلك في نموذج تفصيلي واحد ، كما يعكس علاقاته التفصيلية مع العالم الخارجي .

الاقتصاد المصري والحسابات القومية

منذ منتصف القرن الماضي . يتصف أداء الاقتصاد في مصر بظاهرة التنوع حيث يضم أنشطة الإنتاج الزراعي والاستخراجي والصناعي ، وإنتاج الطاقة ، وإنتاج أجهزة المقاولات، وكذلك الإنتاج الخدمي في التجارة والنقل والموانى والسياحة والمواصلات وقناة السويس والاتصالات والتعليم والصحة والأمن ٠

ولقد استلزم الأمر ضرورة الحاجة إلي التنسيق بين تلك الأنشطة أخذاً وعطاءً ٠ وقد أتاح ذلك مجالاً واسعاً لقياس واشتقاق مفردات العرض والطلب في السوق المصرية ومع العالم الخارجي٠ وترتب على ذلك أن احتلت أدوات التحليل الجزئي، والمتمثلة في جداول الموازين السلعية وجداول المدخلات والمخرجات وحساب الموارد والاستخدامات، مكاناً واضحاً في أدبيات التحليل الاقتصادي والتنبؤ . وباتساع أفاق التنمية ، مع بداية الستينات من القرن الماضي ، ازدادت الحاجة إلي ممارسة التخطيط مع استخدام أدواته العينية والمالية ٠ وقد اعتبرت الموازين السلعية وجداول المدخلات والمخرجات جوهر إعداد الخطة [٣]، وسبباً في إبراز العوامل التي حكمت اختيار المشروعات ، بناء على الكم والنوع لتحديد الطلب على السلع والخدمات للإنفاق على الحروب والاستثمار والاستهلاك لتدعيم السلام ٠ وقد خدمت تلك الموازين وهذه الجداول في وضع القواعد التوجيهية أمام متخذي القرارات ، بناء على المعلومات المتكاملة والتوازنات التي تبرزها تلك الأدوات ٠ وقد ساعد ظهور النظام المحاسبي الموحد بالقرار الجمهوري رقم ٤٧٢٣ لسنة ١٩٦٦ ودليله المحاسبي

ودورته المستندية ،على سهولة ويسر تدفق المعلومات ، وتم تطبيق هذا النظام على وحدات القطاع العام والوحدات المنظمة في القطاع الخاص والمشترك والتعاوني ، سواء في موازناتها التخطيطية أو حساباتها الختامية . بالإضافة إلي انتظام إحصاءات الجمارك التي يتيحها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وتقارير المتابعة وتقييم الأداء في الجهاز المركزي للمحاسبات ، وميزانية الدولة وحسابها الختامي ، والموازنة النقدية ، وإحصاءات البنك المركزي وبحوث ميزانية الأسرة .

وبعد اجتياز مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي بنجاح ، بشهادة المحافل الدولية ، أصبح من الضروري، تدعيم البنية الأساسية ، في المرافق والطرق والاتصالات والكهرباء ،ذلك بغرض مواصلة النمو المستمر عبر تعميق الاستقرار ، وزيادة حجم الاستثمار ، بمشاركة رأس المال العربي والأجنبي ، في المجالات الاستخراجية وخدمات الاتصالات والمعلومات ، والمنتجعات السياحية. وتأتي مشاركة القطاع الخاص المصري ، في حدود أوسع مجالا وتنوعا، وخصوصاً في المدن الجديدة ، وساد فكر التشغيل بالكفاءة الإنتاجية ، بالتوازي مع مواصلة فكر الكفاية الاجتماعية .

ولقد واكب الإصلاح الاقتصادي بداية ظهور فائض في الطاقة الكهربائية ، ووفرة فى إنتاج الوقود السائل ، وتفجر للغاز الطبيعي اللازم كوقود لمحطات الكهرباء وإنتاج اللدائن من البتروكيماويات ، مع الوفرة في منتجات الحديد والصلب العادي والمخصوص ، إلي جانب الفائض في العمالة المدربة .

من العناصر الأساسية السابقة تهيأت الفرص لعمليات الدرفلة والسحب والطرق والخراطة والبرادة والسباكة لتشكيل المعادن واللدائن – داخل إطار التوحيد القياسي– رغم وجود فائض في طاقات تشكيل هذه المعادن في المصانع القومية الكبيرة كالمصانع الحربية والهيئة العربية للتصنيع والورش الكبيرة في القطاع الخاص وكذلك في ورش تصنيع آلات الورش . ويكفل كل ما تقدم انتشار الصناعات الصغيرة والحرفية ، إلي جانب الحاجة الماسة للصناعات المغذية ، لإنتاج المكونات التفصيلية للصناعات الهندسية مثل صناعات وسائل النقل والآلات الزراعية والآلات الكهربائية وغير الكهربائية ، كما يكفل توسيع السوق المحلية والعربية ، ويؤدي إلي توسع في صناعة المعلومات الفنية وصناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات.

من العرض السابق يتضح ما طرأ بعد الإصلاح الاقتصادي من إعادة هيكلة الملكية لصالح القطاع الخاص ، وتطور الأداء وانعكس هذا التطور على العلاقات الفنية بين المنتجين ، إلي جانب محاولات توسيع السوق وتعميق وتحديث التصنيع واتساع البعد النوعي والمكاني في التنمية ، يستدعي كل ذلك إعادة الوصف المحاسبي لهذه السوق الجديدة ، بملاحقة التطور في المعاملات الفنية الجديدة مع ملاحقة اتساع تبادل الصفقات نتيجة السلاسل المتتابعة في العلاقات الأمامية والخلفية في العمليات الإنتاجية المختلفة .

ويعتبر المطلب السابق متوازياً مع الاتجاه إلي التكيف مع نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٣ ، وخصوصاً بعد توقيع اتفاقية تحديث الحسابات القومية مع هيئة المعونة الأمريكية ، بعد توصية بعثتي صندوق النقد الدولي في سبتمبر

١٩٩٦، وفبراير ١٩٩٧، وبعد تقرير البعثة الاستشارية للمعونة الأمريكية في فبراير ١٩٩٨ . ويجرى ، حالياً ، برنامج التحديث بالتعاون بين خبراء هيئة المعونة ونظرائهم في وزارة التخطيط ، وذلك لإعادة تأهيل مجموعة من المحاسبين القوميين وتدريبهم على تطبيق النظام الجديد ، باستخدام أرقام دليل التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية لنظام ١٩٩٣ ٠ وتشهد هذه الفترة استخداماً مكثفاً لأجهزة الحاسب الآلي وحزم البرامج الجاهزة في مجال إعداد وتركيب حسابات وجداول هذا النظام . ومنذ فجر التخطيط في مصر مرت عملية تطوير تركيب واستخدام جداول الموازين وجداول المدخلات والمخرجات في مرحلتين [٤] ، مما يعتبر معه هذا التطوير الجديد بمثابة المرحلة الثالثة في هذا المجال .

الوحدة الاقتصادية والوحدة المحاسبية:

في ظل الاهتمامات الحالية في مجال تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية تحول مجلس الوحدة الاقتصادي إلي " بيت خبرة عربي " يهتم بدراسة الأسباب التي أخرت تحقيق التكامل الاقتصادي كما تم إنشاء أول " بنك عربي للمعلومات الاقتصادية والتجارية " بقصد تجميع البيانات والإحصاءات والمعلومات وتوثيقها وطرحها للتداول وتحليلها ، وتأمل مصر أن يتم وضع الأسس اللازمة لتحقيق الحلم العربي ، بإقامة سوق عربية مشتركة .

وتعميماً في تعريف السوق : فإنه يتناول المكان والأشخاص والأسعار وتبادل السلع والخدمات والأوراق المالية والنقود في بلد ما ، أو داخل كتله بعينها ، أو بين التكتلات ، تحت مظلة السوق العالمية ، في ظل المنافسة على الجودة والسعر والحداثة وسرعة الحركة والاتصال والتنقل ، أو الاحتكار ، أو التفضيل ، أو المعاملة الأولى بالرعاية ، والرسوم الجمركية ، والحجر الصحي والزراعي فضلاً عن الائتمان والوسطاء .

ويتحدد مدى اتساع السوق عموماً بالقدرة الشرائية والطاقة الاستيعابية أو التنوع في أنشطة الإنتاج السلعي والخدمي ، ويلاحظ أن كلا من: مصر والمغرب والجزائر وتونس والعراق وسوريا والسودان واليمن تتميز بالتنوع واتساع الطاقة الاستيعابية ويجري حالياً دفع هذا التنوع في كل من السعودية وليبيا وعمان ، إلي جانب دبي فهي مركز تجاري عالمي ، والباقي هو دول بترولية أساساً تتمتع بالقدرة الشرائية .

وإذا كانت ظاهرة التنوع في أنشطة الإنتاج السلعي الزراعي والصناعي تؤدي إلي إمكانية تعظيم التجارة البينية في السوق العربية ، على أسس المنافسة في الجودة والتكلفة ، فإن تفاوت درجات التنوع تؤدي إلي تعظيم أكبر ، بشرط دراسة العلاقات الأمامية والخلفية في عناصر كل من الإنتاج الزراعي ومستلزماته ، الإنتاج الصناعي ومستلزماته الزراعية والاستخراجية حيث يتيح هذا الشرط مجالاً واسعا لقياس واشتقاق مفردات العرض والطلب في هذه السوق.

ويجري حالياً ، ومنذ الماضي القريب ، تدشين برامج وخطط اقتصادية عربية تعبر عن احتمالات الحركة في المستقبل المنظور من خلال رصد حركة المتغيرات الحالية ومتابعتها.

ويمكن استخدام المعلومات التفصيلية في كل دولة عضو، كميا ونوعيا، بتقدير العرض والطلب عن طريق حساب الموارد المحلية لكل منتج وحساب الاحتياجات منه ، داخل تلك الدولة للطلب الوسيط والطلب النهائي ، ويمثل الرصيد السالب فجوة تسد بالواردات بتفضيل السوق المشترك ، وذلك في حالة توافر السلعة لدى الأعضاء الآخرين ، كما يمثل الرصيد الموجب وفرة معدة للتصدير للخارج حيث تفضل السوق العربية المشتركة في حالة الاحتياج إليها من تلك الدولة. وبناء على هذه الحسابات تظهر معايير مشتقة يبني عليها اختيار مشروعات جديدة برأسمال عربي مشترك (وهو أحد الأغراض الرئيسية للسوق المشتركة) تتركز في أية دولة عربية ، بناء على أبعاد الموقع أو العمالة المدربة، لتحقيق الميزتين التنافسية من خارج الكتلة، أو النسبية الناتجة عن ميزة التخصص .

ويستهدف البنك العربي للمعلومات وبيت الخبرة العربي التواصل مع ما انتهى إليه منهج التخطيط المصري منذ عام ١٩٨٦ وحتى الآن في مجال تغطية واستخدام المعلومات من المستندات العربية، وتناولها بالتحليل للموارد والاستخدامات على الأساس العيني التفصيلي لدراسة تكاليف المعروض الحالي والمرتقب من السلع والخدمات ٠ ويساعد ذلك على دراسة الطلب الحالي والطلب المشتق ومدى إمكانية توسيع السوق العربية من خلال توفير المادة العلمية في حسابات كل قطر عربي في مواجهة حسابات باقي الأقطار العربية من هنا يأتى دور مجلس الوحدة الاقتصادية في إبداء المشورة على الدول الأعضاء مستندا على الأسباب قبل النتائج، وذلك لحين تعميم اتساق بيانات برامج وخطط الدول الأعضاء مع هذا المنهج ، حتى يلحق مجلس الوحدة الاقتصادية بركب من سبقونا في السوق الأوربية المشتركة. ويمكن **الاسترشاد** في تعميم العمل وفقاً لمصفوفة التشابك الاقتصادي في الخطط المصرية (٣٢×٣٢) ، علماً بأنه قد ظهر جيل جديد منها تضم (٤٨×٤٨) في يوليو سنة ٢٠٠٠

جداول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات

بناء الجداول واستخداماتها:

يتضمن نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة SNA 93 مجموعة متكاملة من جداول العرض والاستخدام ، كما يوصى النظام المذكور باعتبار تلك الجداول (أو الموازين السلعية والخدمية) الأساس الذي تستمد منه جداول المدخلات والمخرجات بياناتها ، باستخدام أرقام دليل التصنيف الصناعي الدولي لتجميع الأنشطة الاقتصادية لنظام ١٩٩٣ . وتعرض موازين العرض والاستخدام تحليلاً مفصلاً ، لمجموع **موارد** الاقتصاد من الإنتاج المحلي والواردات من السلع والخدمات ، **واستخداماتها** من حيث: الاستهلاك الوسيط ، والاستهلاك النهائي (العائلي والحكومي) ، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت ، والصادرات والتغير في المخزون . وتشكل معلومات **كل منتج** سطراً في الميزان السلعي ، مورداً واستخداماً . ويوصي النظام بتصنيف المنتجات (السلعية والخدمية) وفق التصنيف المركزي، حيث يضم حوالي ١٨٠٠ منتج على مستوى الخمسة حدود ، ويمكن الصعود في هذا التصنيف إلي مستوى الثلاث حدود ويضم نحو ٣٠٠ منتج يضمن الحد الأدنى لتجانس المنتجات. وما يسرى على الإنتاج المحلي ، من حيث التصنيف، يسري على الواردات .

ويتم أساساً عند تركيب الموازين إحصاء موارد المنتج من السلع والخدمات وكذلك استخداماتها ، على الأساس الكمي كلما أمكن ، وإذا كان ذلك وارداً على بيانات السلع ، فإن بيانات الخدمات يمكن أن تعامل بالأساس الكمي على مدي

واسع . يتمثل ذلك في النقل فى " راكب كيلو متر ، وطن / كيلو متر " وفي المواصلات " فى عدد المكالمات " وفي الصحة " فى عدد المرضى والأسرة " وفي التعليم " فى عدد الدارسين ونسبة كثافة الفصول في المراحل المختلفة " وفي السياحة " فى عدد الزوار والليالي ونسب الاشغال في الفنادق".. وإذا كان هذا المبدأ يخدم في حصر إعادة صياغة استيعاب الإنتاج من خلال طاقات التشغيل ، فإنه يصلح أيضا لدراسة السلاسل المتتابعة في الإنتاج ، حيث يكون لكل منتج معامله الفني الكمي من المنتج الذي قبله ، وتوضح الأمثلة التالية تسلسل استخدام المنتجات من بعض انواع السلع :

أ- سلعة القطن الزهر - القطن المحلوج - غزل قطن - منسوجات قطنية - مفروشات - منتجات شغل السنارة - ملابس جاهزة - بذرة قطن - زيت طعام - مسلي صناعي - صابون - كسب - أعلاف مركزة - تقاوي بذرة قطن

ب- حيوانات ودواجن - ألبان وأجبان - لحوم حمراء - لحوم بيضاء - بيض - ريش طيور - سماد طبيعي - مخلفات مجازر - غراء - مساحيق دم وعظم - أعلاف مركزة- أمعاء - خيوط جراحة - صوف وشعر وفراء - غزل صوف - منتجات تريكو- منسوجات صوفية - ملابس جاهزة - بطّاطين - سجاد - جلود خام - جلود مدبوغة - أحذية جلدية - منتجات جلدية .

جـ- غاز طبيعي - وقود نظيف : لمحطات الكهرباء والمصانع ووسائل النقل والمنازل - وأساس صناعة اليوريا والأسمدة الأزوتية + سلسلة [٥]منتجات بتروكيماوية (أساسية، وسيطة ، ونهائية)، ويتفاعل ويتتابع إنتاجها في

شكل أمونيا وميثانول وايثيلين وبروبلين والبولي اثيلين أو البلاستكات ، الأكريلونتريل والفينول والفينول كلوريد والبولي ايزوبرين (المطاط الصناعي) والبولي استر والبولي أكريل (الألياف التركيبية) والدوديسيل بنزين (المنظفات الصناعية) والصودا الكاوية والكلور السائل والهيبوكلوريت الصوديوم وحامض الهيدروكلوريك ، ومن المنتجات النهائية : مواسير البترول والغاز ومواسير الري والصرف ، والغزول والسجاد والموكيت وأغطية الأرضيات ، وأغطية الصوب الزراعية ، والملابس الجاهزة والبطاطين والعبوات الدوائية والغذائية والأواني ، وتبطين الأسلاك والكابلات، وبدائل ألواح الخشب والزجاج والمعادن ، والإطارات ، والجلود ، والأثاث ، والحاويات + تشكيلات اللدائن للصناعات المغذية لصناعة وسائل النقل والآلات الكهربائية وغير الكهربائية والسيور الناقلة + الغاز الفائض تنشأ مصانع باستثمارات كبيرة لتسييله عند درجة (–) ١٦٢° وتصديره.

ويعتبر المعيار الكمي هو الأساس في تركيب الموازين ، ،لأنه يساعد على متابعة كفاءة الاستخدام ، كطلب وسيط ، في سلاسل الإنتاج السابقة ، أخذًا وعطاءً ، أو فيما يعرف بالعلاقات الأمامية والخلفية ، ما دامت عمليات الإنتاج المتتابعة يحكمها علاقات فنية (أو معادلات معملية وهندسية) ، وهي معاملات الاستخلاص أو التحويل أو تركيب المخلوط أو نتيجة التفاعل الكيماوي بمساعدة عوامل الاختزال أو التثبيط أو التنشيط لخلق منتج جديد .

وبمعلومية المبيعات الكمية لمنتج معين (في الميزان) ينشأ سطر يعرض طرق التصرف في هذا المنتج (Output) إما على هيئة طلب وسيط (Input) في الأنشطة الإنتاجية أو طلب نهائى (Final Demand) للعائلات أو الحكومة أو الصادرات أو الاستثمار أو زيادة أو نقص في مخزون هذا المنتج . وتتعدد السطور بعدد المنتجات التي تعد لها موازين ، وتتخلق الأعمدة بمقدار عدد الأعمدة التي تم توجيه المنتجات إليها (سواء للأنشطة الإنتاجية أو لأنشطة الطلب النهائي) ، ويهل ميلاد جدول المدخلات والمخرجات الكمي ، في مصفوفة تعرض سطوراً قابلة للجمع additive تعبر عن التصرف في منتج بعينه ، أما الأعمدة فتكون غير قابلة للجمع non additive، ، نظراً لاحتوائها على كميات من مختلف المنتجات وإن دلت فإنما تدل فقط على المعاملات الفنية عن التوازن الكمي لمعادلات التصنيع.

ولاستخلاص حسابات النتيجة لابد من ضرب الكميات الواردة في الموازين ومن ثم في الجداول فى الأسعار للحصول على القيمة المضافة ، حيث أن طرح كميات الطلب الوسيط من كميات الإنتاج للحصول على القيمة المضافة ليس بالأمر العملي ، ويسري مبدأ التقييم للتحقق من مساواة جملة الطلب النهائي مع جملة القيمة المضافة ،وهنا يلزم تحويل الكميات المتوازنة : موردًا واستخداماً ، في موازين العرض والاستخدام إلي قيم ، سطراً سطراً . وبتحويل السطور السلعية والخدمية إلي أنشطة يتفق عليها تظهر مصفوفات جدول المدخلات والمخرجات متضمنة مفردات التجارة الخارجية استيرادًا وتصديرًا حتى رصيد العمليات الجارية في ميزان المدفوعات وذلك على الوجه التالى :

١- مصفوفة الطلب الوسيط نقلا من الموازين بعد تنشيطها .

٢- مصفوفة القيمة المضافة بطرح قيم الاستهلاك الوسيط من قيمة الإنتاج في كل عمود أو نشاط.

٣- مصفوفة الطلب النهائي نقلاً من الموازين بعد تنشيطها .

وقد أوضحت الاستقصاءات أن المنتج يتعامل **بأسعار تكلفة عناصر الإنتاج** عند باب المزرعة أو المصنع أو المنجم ، **مضافاً إليها إعانة دعم الإنتاج** حيث توجد ، ونحصل على القيمة **بسعر التكلفة** . وبإضافة **ضريبة المبيعات** على القيمة بسعر التكلفة ، نحصل على القيمة **بسعر السوق**،وما يسري على الإنتاج المحلي يسري على تقييم الواردات : فالقيمة **سيف** هي سعر التكلفة ، وبإضافة **الرسوم الجمركية** نحصل على القيمة بسعر السوق ، أما المشترى فإنه يتعامل **بأسعار المستخدم** التي تتضمن هوامش التجارة والنقل ، والمثال التالي في صناعة السجائر لعام ١٩٩٧ يوضح القيم السابقة بمفاهيمها الثلاث لدى وحدات الإنتاج والتوزيع بالألف جنيه وذلك لإنتاج يقدر بحوالي ٤٨ مليار سيجارة :

قيمة السجاير بسعر التكلفة	١٨٥٤ أو	٪٤٢,٦	من سعر المستخدم
ضريبة المبيعات	٢٢٥٥ أو	٪٥١,٨	" " "
قيمة السجاير بسعر السوق	٤١٠٩ أو	٪٩٤,٤	" " "
هامش التجارة والنقل	٢٤٦ أو	٪٥,٦	" " "
قيمة السجاير بسعر المستخدم	٤٣٥٥ أو	١٠٠,٠	

تقديرات الضرائب والدعم والتجارة :

ترتبط هذه المتغيرات الثلاث ارتباطاً مباشراً بإنتاج السلع والخدمات واستيرادها وتصديرها وتداولها ، تلك التصرفات هي موضوع التحليل الكمي والقيمي بأسعار التكلفة والسوق والمستخدم الذي تجريه موازين العرض والاستخدام ، على مستوى كل سلعة أو خدمة يعد لها ميزان ، مما يمكن معه ، إما تأكيد التقديرات الإجمالية ، التي تجريها وزارة المالية ، وخصوصاً بالنسبة لضريبة المبيعات والرسوم الجمركية وإعانات الدعم ، أو يكشف عن أوجه الضعف في حسابها ، أو يعاد تقديرها على الأسس التفصيلية لتحليل الموازين ، وتتم هذه المراجعة كذلك على تقديرات هامش التجارة الذي يعبر عن إنتاج مئات الألوف من تجار الجملة والتجزئة ، وهو الفرق بين القيمة بسعر المستخدم ونظيرتها بسعر السوق .

نماذج توضيحية :

١- جدول العرض والاستخدام أو الميزان السلعي أو الخدمي ، **بالكميات والقيم** ، بأسعار التكلفة والسوق والمستخدم وكذلك بالنسب ، لكل من مفردات **الإنتاج المحلي والواردات** ، كموارد في جانب ، وفي الجانب الآخر يتحدد حجم ونوع الصفقات التي اتجهت إلي الاستهلاك الوسيط وتلك التى اتجهت إلي الاستهلاك النهائي من الإنتاج المحلي والواردات : من كل على حده وبالنسب المئوية التى تساعد على التعرف على نسب الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي وبالتالي نسبة

الاعتماد على الواردات. ويعتبر هذا الجدول اللبنة التي يبنى عليها نظام الحسابات القومية بأسره.

٢- ميزان إجمالي الموارد والاستخدامات بالقيم بأسعار التكلفة والسوق والمستخدم، وبالوصول إلي القيم الكلية للموارد من الإنتاج المحلي والواردات من السلع والخدمات وبتجميعها على مستوى النشاط ، يمكن التعرف على نسب مساهمة الأنشطة في تحقيق الموارد من الإنتاج المحلي ومقدار ما تم الاعتماد عليه بالنسبة للواردات ، و يتحدد على أساس ذلك هيكل الإنتاج المحلي وهيكل الواردات على مستوى الأنشطة ، وفي جانب الاستخدامات تتحدد نسبة أو قدرة هذه الموارد على الوفاء بمختلف الاحتياجات على مستوى الأنشطة ، ويؤدى ذلك بدوره إلى التعرف على أي الأنشطة أقدر في الاستجابة لتوفير الاحتياجات المحلية ، وهنا تعطي الأنشطة الأقل استجابة جرعات أكبر من الاستثمارات ومن ثم التوسع لتعجيل وفائها ، إعمالاً للمنطق العملي في توزيع الاستثمارات في الخطط ، بحيث تتجه هذه الاستثمارات في مشروعات تحقق الوفرة والجودة والتكاليف الأقل، مما يعطي بعداً جديداً للنظر في إعادة تشكيل أوجه الاقتصاد القومى .

٣- مصفوفتا الطلب الوسيط والطلب النهائي لجدول المدخلات والمخرجات ، بسعر التكلفة ، والسوق والمستخدم ، لكل من الإنتاج المحلي والواردات .

٤- جدول المدخلات والمخرجات (مثال رقمي لاجماليات حساب النتيجة) لعام ١٩٩٦/٩٥، بمصفوفاته الثلاث ، بسعر السوق ، وذلك بعد اشتقاق مصفوفة

القيمة المضافة ، على اعتبار أنها تمثل الفرق بين قيمة الإنتاج وإجمالي قيمة الاستهلاك الوسيط المحلي والأجنبي في كل عمود. وكذلك اشتقاق سطر تجارة الجملة والتجزئة ، لكل من الاستهلاك الوسيط ، والاستهلاك النهائي ٠ حيث وتحسب القيم الواردة فى هذا السطر على أساس أنها الفرق ٠٠٠٠ الفرق بين الاجماليات في كل عمود بسعر المستخدم في مصفوفتي الفقرة (٣) أعلاه ، والاجماليات بسعر السوق في كل عمود ،

وهنا يكتمل الوصف المحاسبي المتشابك في الأداء الاقتصادي ، حيث يصور العلاقات الإنتاجية والتوزيعية فيه ٠ **وبمقدار** امتلاء خلاياه ، وخصوصاً في مصفوفة الاستهلاك الوسيط ، يعطي صورة تفصيلية لتكاليف الإنتاج في أعمدة أنشطته المختلفة ٠تلك الصورة وتعتبر بمثابة البصمة في المقارنات الدولية بالنسبة للاقتصاد صاحب تلك المصفوفة ، في أي نقطة من الزمن ، لا يشاركه فيها أي اقتصاد آخر ، كما يقع في نموذج تفصيلي واحد ، يعكس جوهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التحليل الإحصائي والتخطيطي ، ومن ثم التنبؤ ٠ ويأتى كل ذلك مشتملاً **على مفردات التجارة الخارجية** (**استيراداً وتصديراً**) **حتى رصيد العمليات الجارية** في ميزان المدفوعات . وتعتبر هذه المصفوفة ، أولاً وأخيراً ، مصفوفة **ليونتيف**،الذى نال جائزة نوبل،على هذا العمل الفريد ٠ وقد أولي **ليونتيف** الاهتمام ، ووفق دليل محاسبي ، بتفاصيل الطلب الوسيط ، مع الاهتمام وبنفس الدرجة ، بتفاصيل الإنتاج للتعرف على تفاصيل الدخل (الأجور والأرباح) وكذلك تفاصيل الطلب النهائي (المتمثل في الاستهلاك النهائي والصادرات والاستثمار والمخزون زيادة أو

نقصا)، وهنا يفسر النموذج أو المصفوفة مدى التوازن بين المعاناة من أجل الإنتاج والصراع على التوزيع . كما يتميز هذا النموذج – **دون غيره** – بربط الإنتاج ارتباطاً سببيا بمستلزماته المحلية والمستوردة .

تكثيف التحليل القومي يدعم توازن المتابعة والخطة

يلاحظ دائماً كثافة التحليل في مستندات حسابات النتيجة أو مقترحات وحدات الإنتاج وموازنة الدولة والموازنة النقدية (للتجارة الخارجية)، في كل من الموارد والاستخدامات لهذه البرامج الجزئية ، وذلك حتى درجة التوازن الذي ينتهي إما بفائض فى التمويل أو بعجز يتم تغطيته عن طريق أو سد فجوة بالقروض أو بالإعانات ٠ وذلك على المستوى الفردي أو في العلاقة مع العالم الخارجي ٠ ويعنى ذلك أن التوازن إنما يرد على مستوى الوحدات في برامج كل منها ، ولا يمتد بالضرورة إلي التوازن والترابط والتناسق والتكامل على المستوى القومي إذ أن مجموع تلك البرامج ، المستقلة لا تنتج أثرًا متوازناً كليا لأنها قرارات فنية بحتة وافق عليها رجال الأعمال والإدارة في مواقعهم ؛ وهم القادرون وحدهم على تحديد أقصى حدود الممكن من خلال طرق الإنتاج ، وفي حدود الإمكانات التي تتاح لمشروعاتهم القائمة أو الجديدة ٠

وليس للمحاسب القومي بادئ ذي بدء ، أن يزج بأنفه ، بقرارات قومية داخل المصنع أو المزرعة أو المنجم أو المدرسة ، ولكن يستطيع أن يبدي النصيحة ، إذا استطاع من خلال تحرى التوازن لتلك البرامج في مجموعها ، في مواجهة الطلب

النهائي الذي تم متابعتة أو عند اقـتراح متغيراتـه بعيـدًا عـن القـرارات الفنيـة الـتي اتخذها أو يتخذها المنتجون جميعاً إلا قليل منهم الذي يـهتم بدراسـة السـوق ويفـرد لهـا دراسـات وأبحـاث علـى المسـتوى المحلـي والإقليمـي والعـالمي . هنـا يسـتطيع المحاسـب القومـي أن يطـرح المجمـوع المتـوازن ماليـاً وفنيـاً وماديـاً (أي عينيـاً) واقتصادياً واجتماعياً ، والمساعدة، بروح الفريق ، مع رجال الأعمال ، على النظر في تشكيل أوجه التنمية المتوازنة المحققة للأهداف الجديدة للأعمال .

ويؤدى تضافر جهود المحاسب القومي ورجل الاقتصاد القومي ، وكذلك فقـهاء الاجتماع مع رجال الأعمال والإدارة الحكومية ، إلى الوصول الى أقصى حدود الممكـن في معظم الخطط الفرعية ومتابعتها ، سواء كان ذلك على مسـتوى السـلع والخدمـات مورداً واسـتخداماً أو علـى مسـتوى النشـاط أو القطـاع هنـا تتلاقـى القـرارات الفنيـة والقـرارات الاقتصاديـة والقـرارات الاجتماعيـة ، ومما يـؤدى إلى اتخـاذ القـرارات المتوازنة التي تعفي الاقتصاد من التلقائية وتعينه على تخطي الاختلالات الهيكليـة. ومن مشروعات البرامج المبنية على معايير ذاتية يمكن أن تنشأ معايير جديـدة ، يتـم على أساسها اختيار مشروعات لم تكن في الحسبان، مثل مشـروعات الطاقـة والنقـل والتدريب والمشروعات المغذية ومشروعات جمعيات المستهلكين .

ومن خلال كثافة التحليـل السـابق الإشـارة إليـه في برامـج الوحـدات الإنتاجيـة والإدارية والتجارية ، يمكن أن ينتقل من العمل وفقا للمحاسب القومي، وفقـاً لدليـل النظام المحاسبي إلى العمل وفقا لدليل نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (SNA 39) ويمكن أن يتناول تحليله الاحتياجات الأساسـية الفنيـة والاجتماعيـة والثقافيـة

والسياسية والاقتصادية والبيئية لدراسة العلاقات بين المتغيرات في كل من العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية في متغيرات الإنتاج المادي وطاقاته الحالية والمرتقبة والمستلزمات السلعية والخدمية ، والاستثمارات ومكوناتها وكذلك متغيرات الاستهلاك العائلي والجماعي ومفردات التجارة الخارجية ، ولابد للمحاسب القومي أن يضع نصب عينيه أهداف النمو كمظلة لتلك الدراسات المتكاملة في علاقاتها الأمامية والخلفية وذلك على النحو التالي[٦]:

- تعتمد عمليات الاستثمار على عمليات الإنتاج العيني لتكوين رأس المال الثابت من مختلف السلع الرأسمالية لبناء طاقات جديدة ودورة متنامية للإنتاج مرة أخري بالكم والنوع لمواجهة احتياجات جديدة . يعطى الإنتاج الاستثمار آنيا مالا يستطيع أن يعطيه الاستثمار إلا في فترات لاحقة ، تعرف بفترات التفريخ ، التي تتراوح مدتها أو فترتها بين الصفر وعدد من السنوات ، وعلى سبيل المثال نجد أن الاستثمار في وسائل النقل (الطائرات والسفن والقاطرات واللوري والأتوبيسات) يعطي أو يفرخ إنتاجاً بمجرد استعماله ، على عكس الاستثمار في الزراعة (تمهيد وتسوية الأرض وبناء التربة بذر البذور ووضع الاسمدة) لا يعطي غلة أو إنتاجاً وناتجاً ، إلا بعد أن تتساوى على الأقل، تكاليف هذا الاستثمار الحدية مع إيرادات الزراعة الحدية كذلك . ولا يمكن القول بأن الاستثمار سواء بالتمويل الذاتي أو بالقروض أو بالمساهمات هو نهاية المطاف ، ولكن الأهم هو مدى إمكانية بناء الاستثمار ذاته بعد دراسة الطاقة الاستيعابية في خطط الإنتاج لجهاز المقاولات بمعداته وجهازه الفني، والأهم في هذا الميدان هو دراسة الطاقات

الإنتاجية لمواد البناء كالأسمنت والحديد والطوب والزجاج والباب والشباك والخشب والحديد والألومنيوم ومواد السباكة والأدوات الصحية والأدوات الكهربائية ٠

- يعتمد الإنتاج في أي نشاط على سلة من السلع والخدمات المحلية والمستوردة والعمالة وخطوط الإنتاج ، والنتيجة هي القيمة المضافة ٠ولا تقتصر دراسة التشابك ليس على الاهتمام الحصول على تلك القيمة المضافة ، وإنما ينصب اهتمامها ايضا على دراسة السبب المنتج وطريقة الحصول عليه من الإنتاج المحلي أو من الواردات أو منهما معا ، وهو مستلزمات الإنتاج وكفاءة استخدامها ٠ وإن صح القول بإنه طالما وجد الحجم الكلي للإنتاج في صورته المالية ، لأي نشاط ، مع وجود الحجم الكلي للقيمة المضافة، لنفس النشاط ؛ فإن عملية الطرح الحسابي تبرز الحجم الكلي للمستلزمات٠ ولكن من المعلوم أن التقدير المالي الكلي لتلك المستلزمات ، وإن كان يلبي الاحتياجات التمويلية اللازمة ، فإنه لا يفرق على سبيل المثال بين الغاز الطبيعي والوقود السائل ، عندما تكون أساليب الإنتاج قد اختارت أياً منهما كمستلزمات ، مما يلزم التعرف على إنتاج كل من هذين النوعين المختلفين وتدفقاتهما،كما وقيمة ، للتعرف على مدى إمكانية الوفاء بأي منهما كمستلزمات٠ وما يسري على هذه النوعين يسري على بقية أنواع المستلزمات الأخرى ، حتى لا تظهر عوائق غير منظورة في عمليات التنفيذ ، لا يمكن استقراؤها ، إلا من خلال دراسة تدفقات السلع والخدمات ، عن طريق الموازين ٠ ويأتى ذلك ضماناً لاستمرار عملية الإنتاج ، وعدم تراكم المخزون الذي لا يعرف سببه إلا من خلال مثل هذه الدراسة. وأخيراً فإن كفاءة التشغيل في أي نشاط ، إنما تعزى إلي كفاءة استخدام

المستلزمات السلعية والخدمية لتعظيم القيمة المضافة المتولدة في هذا النشاط ٠ وهكذا نجد أن عمليات الإنتاج العيني ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمستلزمات من حيث حجمها ونوعها والمعامل الفنى الذى يربطها بها ومن ثم بالمعدل بحجم ونوع ومعامل فني ومن ثم معدل المطلوب فنياً واقتصادياً من تلك المستلزمات ٠ ويظهر هذا النوع من العلاقات المصفوفة الأولى لجداول المدخلات والمخرجات تحت أسم مصفوفة الاستهلاك الوسيط أو المصفوفة الفنية ، وهي الأساس أو حجر الزاوية أو المحور الذي يتحرك حوله أي اقتصاد ينهج هذا السبيل ، بدلاً من الالتفاف فقط حول الإنتاج والقيمة المضافة والاستهلاك النهائي بما في ذلك مجموع الواردات والصادرات وهي نهايات الجدول وليست صلبه ، ولا يمكن أن يؤدى التعامل مع مجاميع هذه المتغيرات في التحليل الكلي واستخدام أدوات السياسية المالية والنقدية ومعامل الاستثمار للدخل والميول الحدية للاستهلاك والادخار إلي ما تبتغيه كثافة التحليل وفرز تفاصيل المتغيرات للوصول إلي إثراء طبيعة ما يجري من تبادل داخل الصندوق الاقتصادي باستعمال أدوات التحليل الجزئي ، بدلاً من الالتفاف فقط حول هذا الصندوق الأسود في نظر أصحاب التحليل الكلي. ويكفي أن عنصر المستلزمات الحاضر في مستندات وحدات الإنتاج ، هو عنصر غائب لا يقدر له وزن في حين، يحتوى جدول المدخلات والمخرجات المصري على حوالي ١٠٢٤ خلية أو معلومة من الإنتاج المحلي ومثل هذا الرقم من الواردات في جدول ٣٢×٣٢ ويزداد هذا الرقم إلي حوالي ٢٣٠٤ خلية أو معلومة من الإنتاج المحلي في جدول ٤٨×٤٨ ، ومثل هذا الرقم أيضاً من الواردات ، حتى لو احتوت بعض الخلايا على صفرً من الواردات كدليل على الاستغناء عنه في أداء الاقتصاد المصري . ويعتبر هذا

النوع من المعلومات من المعلومات المفقودة للأسف في كافة التقارير الاقتصادية المصرية ، خارج وزارة التخطيط ، علماً بأن حجم مستلزمات الإنتاج في الاقتصاد المصري يبلغ حوالي ٤٠٪ من حجم التعامل الاقتصادي المصري المتبادلة بين قطاعات أو برامج الإنتاج في مجموعها ، وذلك كما يتضح من قراءة المصفوفات في الخطط المصرية فقط ،دون غيرها من التقارير .

وأخيراً فإنه باستخدام هذه المصفوفة أو ذلك النموذج يمكن تقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة في التنبؤ بمستويات الإنتاج عند تخطيط زيادة الطلب النهائي بأي مقدار لتحقيق معدل النمو المرغوب ، وذلك وفقاً لأدبيات الاقتصاد الرياضي وخصوصا بالنسبة للآثار غير المباشرة على مستويات الإنتاج نتيجة لفرض العلاقة الخطية الكامنة (في دالة الإنتاج مع مدخلاته)، كما يحكمها علاقة ثابتة (على الأقل في الأجل القصير) بين المنتج ومفردات مستلزماته السلعية والخدمية ٠ ويعنى ذلك ثبات المعاملات الفنية في العمليات الإنتاجية. وإذا كان ثبات هذه المعاملات ، له تبريره في الأجل القصير ، في بدايات القرن الماضي ، وقبل بداية الثورة الفنية ، فإن الضرورة المحاسبية ، ومن أجل واقعية حسابات النتيجة، والتي تعرضها هذه الجداول ، فإن أدبيات المدخلات والمخرجات في الأمم المتحدة ، قد سايرت ما يستجد في عمليات الإنتاج ٠ من تطور في المعلومات الهندسية والإحصائية وضمنتها خلايا الجدول ، أو بمعنى أصح فقد أوجبت استبدال الأسلوب الفني السائد بالأسلوب المرتقب أو المستحدث ، وذلك باستخدام جداول تخطيطية للتنبؤ وليست إحصائية فعليه ٠، تعكس واقع التغير ، أثناء مسيرة التنمية ، مع بقاء العلاقة

الخطية في دالة الإنتاج، ولا تقف فيها المعاملات الفنية عند درجة الثبات[٧] وفيما يلي نصور بعض النماذج المطلوبة.

١- الميزان السلعي أو الخدمي

رقم الدليل

الكمية :بالألف طن
القيمة : بالألف جنيه

الموارد		الاستخدامات		
البيانات		**البيان**	**محلي**	**مستورد**
إنتاج محلي واردات	كمية- قيم (تكلفة - منتج - مستخدم -) نسب	استهلاك وسيط استهلاك عائلي استهلاك حكومي صادرات استثمار تغير في المخزون	كمية- قيم (تكلفة - منتج - مستخدم -) نسب	كمية- قيم (تكلفة - منتج - مستخدم) نسب إعادة تصدير
أجمالي		**أجمالي**		

٢-ميزان أجمالي الموارد والاستخدامات على المستوى القومي

القيمة بالألف جنيه

الموارد		الاستخدامات		
بيان		البيان	محلي	مستورد
إنتاج محلي :	قيم (سعر التكلفة – سعر المنتج – سعر المستخدم) – ندب	استهلاك وسيط	قيم (سعر التكلفة – سعر المنتج – سعر المستخدم) – ندب	قيم (سعر التكلفة – سعر المنتج – سعر المستخدم) – ندب
زراعة		استهلاك عائلي		
صناعة		استهلاك حكومي		
خدمات		صادرات		
واردات :		استثمار		
زراعة		تغير في المخزون		
صناعة				
خدمات				
أجمالي		أجمالي		

٣- توضيحي في جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد القومي بسعر التكلفة أو السوق
أو المستخدم لكل من الإنتاج المحلي والواردات

القيمة بالألف جنيه

رقم الدليل	السلع	الموارد	الاستخدامات														
			الاستهلاك الوسيط (١)						الطلب النهائي (٢)								
			زراعة	صناعة				كهرباء	تشييد	خدمات		إجمالي الطلب الوسيط	استهلاك عائلي	استهلاك حكومي	استثمار	صادرات	تغير في المخزون	إجمالي الطلب النهائي
		(١)+(٢)		. . . .						. . .	نقل ومواصلات							
	القمح																	
	محلي																	
	واردات																	
	....																	
	إجمالي الزراعة																	
	قطن محلوج																	
	....																	
	إجمالي الصناعات التموينية																	
	الكهرباء																	
	التشييد																	
	النقل والمواصلات																	
	....																	
	إجمالي الخدمات																	

٤-جدول المدخلات والمخرجات الفعلية لعام ١٩٩٦/٩٥

(القيمة بالمليار جنيه بالأسعار الثابتة)

رقم الدليل	الأنشطة	١ ٢ .....٤٨	إجمالي الطلب الوسيط	استهلاك عائلي	استهلاك حكومي	صادرات	استثمار	تغير في المخزون	إجمالي الطلب النهائي	إجمالي الاستخدامات بسعر السوق
	١ ٢ . . . ٤٨	مصفوفة رقم (١)		مصفوفة رقم (٢)						
	المستلزمات المحلية		٩٩,٣	١٦١,٠	٥,٩	٤٧,٣	٢٧,٦	١,٢	٢٤٣,٠	٣٤٢,٣
	المستلزمات المستوردة		٤١,٤	١٣,٧	٠,٨	٠,٣	١٣,٧	٠,٢	٢٨,٦	٧٠,٠
	إجمالي المستلزمات		١٤٠,٧	١٧٤,٧	٦,٧	٤٧,٦	٤١,٣	١,٣	٢٧١,٦	٤١٢,٣
	القيمة المضافة بسعر السوق أجور/ أرباح	مصفوفة رقم (٣)	٢٠١,٦							
	الإنتاج بسعر السوق		٣٤٢,٣							

الاحتياجات الإحصائية اللازمة لبناء الجداول

أولاً: أسس تحديد نوع البيانات وكيفية تجهيزها :

لكي تحقق نماذج الموازين وجداول المدخلات والمخرجات ما أريد لها في تكاملها مع نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (SNA 93)، بحيث تمثل إطاراً كاملاً للموارد والاستخدامات، فإنه يجب الحرص ، بالنسبة للبيانات اللازمة لها أن يسود في بعض المعايير فى سلاسلها الزمنية ، إنتاجاً وتجهيزاً ، وتشمل هذه المعايير: الشمول ،التفصيل ،الحداثة ،الانتظام ،الجودة ،الصحة ،ووحدة المفهوم والتعريف، وفق الدليل المحاسبي لحسابات هيئة الأمم ، وذلك للاطمئنان على واقعية المتابعة والتخطيط ، وإجراء المقارنات الدولية . أضف إلى ذلك ضرورة الاستعداد لرصد معلومات هذه النماذج في شبكة المعلومات الدولية ، لتحقيق مبدأ النشر أو البث Dissemination،وهو المأمول كهدف تلح الأمم المتحدة عليه في نظامها الجديد للحسابات القومية (SNA 93) .

ولتحديد نوع البيانات اللازمة لهذه النماذج ، ومن ثم تجهيزها ، فإن ذلك يتم نوع المعلومات التي تدخل في تركيب هذه النماذج ، بناء على الأسس التالّية:

١- تشمل مكونات هذه المعلومات تفاصيل الموارد التي تتساوى مع تفاصيل الاستخدامات . وعندما يقاس كل منهما بنفس السعر ، فإن قيمة أي منتج تتساوى مع تكلفة إنتاجه .

٢- تتمثل الموارد في أي مجتمع فى الإنتاج المحلي والواردات ، كما تتمثل الاستخدامات فيما يذهب منها إلي مستلزمات إنتاج الآخرين ، واحتياجات الطلب النهائي منها أيضاً في شكل استهلاك عائلي وحكومي وصادرات واستثمار وتغير في المخزون .

٣- يشترط وجود التجانس السلعي والخدمى فيما بين الموارد والاستخدامات .

٤- تعتبر المنشأة أو الوحدة الإنتاجية ، هي الكيان المحاسبي الفاعل في تحديد نوع وحجم الصفقات ، التي تتبادلها مع الكيانات المحاسبية الأخرى ، بناء على موازنة تخطيطية ، تعد مقدما عن النشاط لفترة قادمة ، آخذة في الاعتبار تفاصيل حسابات النتيجة عن الفترة السابقة ، ما لم تكن هناك منشأة تدخل الميدان لأول مرة .

٥- ينص التعريف المحاسبي (وفقاً للنظام المحاسبي الموحد) ، للموازنات التخطيطية على أنها " بيان كمي وقيمي بأكبر قدر ممكن من التفاصيل والشمولية ، يعد مقدما عن النشاط لفترة قادمة ٠ ويشمل هذا البيان الأعمال الجديدة إلي جانب العمليات الجارية ، وينبع من مركز مالي ترتب على مزاولة هذا النشاط في الفترة السابقة ، مع مراعاة التنسيق بين الأهداف والإمكانيات ، والظروف المتوقعة ، وعنصر الزمن ، ليكون وسيلة فعالة لمراقبة التنفيذ خلال الفترة ."[٨]

٦- ويتحدد حجم النشاط بمقدار ما يضم من منشآت متجانسة في نوعية الإنتاج ، بشرط أن يكون لهذا النشاط وزن اقتصادي ونوعي ، تدخل مقدراته كعمود من أعمدة جدول المدخلات والمخرجات ، كما تدخل تصرفاته التوزيعية كسطر في

تلك الجداول ، بناء على المعايير ، التي تؤدي إلي صحة بناء النماذج الرياضية بطريقة تؤدي الغرض من فروضها في الوصف والتحليل والتنبؤ وتتلخص هذه المعايير فيما يلى :

أ- أن يكون للنشاط له خصائص إنتاجية وتوزيعية واضحة .

ب- أن ينتج منه أقل ما يمكن من المنتجات الثانوية أو العرضية .

ج- أن يتم إنتاجه في وحدات اقتصادية قائمة بذاتها ماليا وإداريا وفنيا .

د- أن تتبلور فيه المعاملات الفنية الذاتية ، بدلاً من معاملات تخص قطاعا يضم أكثر من نشاط ، ومثال ذلك فصل نشاطي السكر والزيوت النباتية من قطاع الصناعات الغذائية

ثانياً : البيانات وما تشتمل عليه من معلومات :

من العرض السابق ، يتبين أن المعلومات التي نبحث عن مصادرها ، واستطلاع ما يرد فيها ، كمادة أولية ، ويلزم تشكيلها ، لتدخل في تركيب جداول هذه الدراسة ، إنما تنحصر ، موردًا واستخداما ، وبالتفصيل والشمول فيما يلي بشرط الالتزام بالدليل المحاسبي :

١- **قوائم الإنتاج السلعي و الخدمي** :وتأتى بيانات هذه القوائم بالكميات كلما أمكن ، وبالقيمة بسعر التكلفة ، على مستوى السلعة أو الخدمة ، ثم على مستوى النشاط الذي تم تحديد كيانه أثناء عملية تجهيز البيانات والمخرجات .

٢- **بيان بالمدفوع لضريبة المبيعات:** ويشمل هذا البيان المدفوع كضريبة المبيعات على كل نوع من هذه المنتجات ، وفقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والقرارات المعدلة له حتى تاريخ القيام بالدراسة .

٣- **بيان بالمحصل من الإعانات** : ويضم هذا البيان ما تم تحصيله من اعانات مقدمه مقسمه على أنواع المنتجات المرغوب دعمها بواسطة الحكومة ٠ وتعتبر الاعانة ضريبة سالبة .

٤- **قوائم مستلزمات الإنتاج** : وتضم هذه القوائم بيانات عن مستلزمات الإنتاج من السلع والخدمات ، باعتبارها التكاليف اللازمة لإخراج قوائم الإنتاج في الفقرة (١) ٠ وتأتى بيانات هذه القوائم بالكميات كلما أمكن ، وبالقيم بسعر المستخدم ، سواء كانت هذه المستلزمات من الإنتاج المحلي أو من الواردات . على مستوى السلعة أو الخدمة ، ثم على مستوى النشاط ٠

٥- **قوائم التجارة الخارجية**: وتغطى بيانات هذه القوائم كل ما تشمله التجارة الخارجية من صادرات وواردات سلعية وخدمية ٠ ويأتى كل ذلك بالتفصيل المتوازي مع تصنيف قوائم كل من الإنتاج والمستلزمات وتتم معالجة قوائم التجارة الخارجية على الوجه التالى :

قوائم الواردات السلعية والخدمية :

أ- الواردات السلعية : تشمل قوائمها كل ما يعبر المنافذ الجمركية من الموانئ والمناطق التجارية الحرة إلي داخل البلاد ، بالكميات والقيم بالسعر CIF أي شاملة تكلفة السلعة في الخارج مضافا إليها خدمات التأمين والشحن حتى ميناء الوصول. ويلحق بهذه القوائم بيان بالرسوم الجمركية وفقاً للنسب المقررة بالقانون والقرارات المعدلة .

ب- الواردات الخدمية: وهي قوائم بالمدفوعات عن المشتريات من الخارج عن الخدمات السياحية والنقل البري والبحري والاتصالات وكذلك مشتريات الخبرة الأجنبية ، مع بيان بالرسوم المحصلة .

قوائم الصادرات السلعية والخدمية :

أ- الصادرات السلعية : تشمل قوائم كل ما يغادر دولة المنشأ من السلع حتى ظهر سفينة النقل أو الطائرة وكذلك قوائم السلع التي تغادر مناطق التجارة الحرة إلي داخل البلاد أو إلي الخارج ، ويعتبر كل ما يعاد تصديره من الواردات السلعية من قبيل الصادرات ، سواء إلي الخارج أو إلي المناطق الحرة ، ويتم تقييم الصادرات على

اساس السعر FOB وبذلك تظهر قيـة الصـادرات فـى هـذه القوائم بسعر المستخدم .

ب- الصادرات الخدمية : وهي قوائم بالمقبوضات عـن المشـتريات الـتي يدفعـها العـالم الخارجي مقابل خدمـة السياحة ومشـتريات خدمـات النقـل البري والبحري والجوي والاتصالات مضافا إليـها مشـتريات الاستشارات المحلية ، مع بيان الرسوم المحصلة مقابل تأدية بعض أو كل هذه الخدمات .

وعموماً فإنه إذا أتيحـت معلومـات عـن مشـتريات المقيمـين المباشـرة مـن الخـارج وكذلك مشتريات غير المقيمين من السـوق المحليـة مـن سـلع وخدمـات وبشـرط إتاحتـها تحت رقم الدليل المعمول به ، فإن المشـتريات الأولى تعتـبر مـن الـواردات ، أمـا الثانيـة فتعتبر من الصادرات ٠

٦- **قوائم التكوين الرأسمالي**: وتشمل قوائم الاستثمارات في الأصول الثابتة وقوائم التغير في المخزون ٠ وتتمثل القوائم الأولى في المشتريات مـن الأصـول الثابتة بالإضافة إلي تكاليف تملكها مـن الأراضـي والمبـاني والآلات ووسائل النقل والأثاث والثروة الحيوانية والإنفـاق الاسـتثماري بسـعر المسـتخدم، مـن الإنتـاج المحلـي والواردات ،سواء كانت للإحلال والتجديد لما هو قـائم مـن أصـول (أو خطـوط الإنتـاج) أو إضافـات جديـدة للأصـول القائمـة إلي جـانب قوائـم بضريبـة المبيعـات والرسـوم

الجمركية على مشتريات هذه الأصول. أما قوائم التغير في المخزون فتعتبر عقبة في طريق جمع المعلومات، حتى ولو تم تقدير هذا التغير بالفرق بين رصيد المخزون في ميزانية سنتين متتاليتين.

٧-**قوائم الاستهلاك العائلي**: وهي عبارة عن المشتريات من السلع والخدمات من ميزانية الأسر ، في كل من الحضر والريف ، بالكميات والقيم ، بسعر المستخدم ، مع بيان ما هو محلي وما هو أجنبي منها ، وكذلك مشتريات المؤسسات أو الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات ، وأخيراً تظهر هذه القوائم نمط أو هيكل الاستهلاك العائلي طبقاً لفئات الدخل .

٨-**قوائم الاستهلاك الحكومي**: تشمل هذه القوائم ما تتكبده الحكومة (الجهاز الإداري والحكم المحلي والهيئات الخدمية) من نفقات على السلع والخدمات للقيام بدورها التي تلتزم به في تدعيم الأمن والدفاع والصحة وتقع هذه النفقات ضمن مفردات الطلب النهائي ، نظرا لاعتبار الحكومة غير منتجة (وخصوصاً في التجربة المصرية في تركيب الجداول) ، فإن كل ما يظهر عنها هو عمود هذه النفقات ، وليس لها عمود أوسطر ضمن النشاط الإنتاجي ، للصعوبة العملية في تحديد مستخدمي نشاط

الحكومة، لأنه في الوقت الذي يتبين فيه أن العائلات هي المستفيدة مباشرة من خدمات التعليم والصحة وجزء من تكاليف القضاء ، إلا أن المنتجين والعائلات لا يمكن عملياً التعرف على مشترياتهم من باقي خدمات الحكومة الأساسية في الأمن والدفاع والتمثيل السياسي والرئاسة ونفقات مجلس الشعب والشورى والمجالس القومية المتخصصة والحكم المحلي وباقي ما تقدمه الحكومة من خدمات .

٩- **باقي قوائم المعلومات:** فى حين تطور الاقتصاد المصري ، أمام زيادة البعدين النوعي والمكاني وكذلك في التعميق والتحديث والجودة للمنافسة، والتكامل الصناعي وإنتاج المكونات الهندسية والإلكترونية وزيادة كفاءة التشغيل واستغلال الطاقات العاطلة في المصانع ؛ فإن تركيب جداول التشابك وإن كان قد تطور هو الآخر في التجربة المصرية ، ابتداءً من السنوات (١٩٥٤، ١٩٥٩، ١٩٦٢)[٩] بمعلومات منشورة في مستندات الأمم المتحدة ، وكذلك بالبيانات غير منشورة عن عام ١٩٧١ ، ومنذ ١٩٨٦ وحتى الآن يظهر هذا التطور واضحا في المعلومات المنشورة فى الخطط المصرية ، والتى تدرجت فيها زيادة عدد الموازين من ١٣٠إلى ١٥٠ ثم إلي ١٩١ ميزانا وقد ترتب علي ذلك

زيادة المعروض من معلومات التشابك وتدفقاتها في جداول المدخلات والمخرجات من ٣٢ × ٣٢ سطر وعمود فى عام ٠٠٠ ؟ إلي ٤٨ × ٤٨ في يوليو عام ٢٠٠٠[١٠]، ومازالت الحاجة ما زالت ملحة للتوسع في طلب المعلومات ، وهي كامنة فعلاً في مصادر البيانات في الاقتصاد المصري ، وبالتالي فى إمكانية توسيع النظرة التفصيلية لعدد السلع والخدمات التي تعد عنها الموازين وذلك لسببين:

أ- تأكيد ربط العلاقات التفصيلية بين المتغيرات الجديدة في الإنتاج وتفاصيل مستلزماتها المتاحة فعلاً في متغيرات الاستهلاك والاستثمار والضرائب والتجارة الخارجية (صادرات وواردات سلعية) في بيانات الجمارك حتى رقم دليل يصل إلي عشرة حدود والصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء٠ وتبلغ التفاصيل فى الصادرات إلى حد تظهر عنده تفاصيل صادرات عن لحوم الضفادع والعقارب والثعابين ٠ وفي الواردات تظهر تفاصيل واردات أغذية الكلاب والقطط وتتيح تلك التفاصيل إمكانية النزول من مستوى النشاط إلي مستوى الصناعة ، مما يترتب عليه وصف أكثر وضوحاً لأداء الاقتصاد المصري في جانبي العرض والطلب .

ب- الإمعان في الاتجاه إلي التكيف مع نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية SNA 93 ، والذى يوصى بالوصول إلي ٣٠٠ مجموعة رئيسية من السلع والخدمات ، لتصحيح المقارنات الدولية ، وتهيئة الجداول، بعد زيادتها، للنشر في شبكة المعلومات الدولية ٠ ويمكن أن يصل الجدول إلي حوالي ٨٩

عمود وسطر بدلاً من ٣٢×٣٢ و ٤٨×٤٨ وذلك بعد استعراض حوالي ٤١ نشـاط وسلعة وخدمة والمقترح التوسع في عرض مواردها واستخداماتها طبقاً لما سيرد شرحه وتبريره فيما بعد .

الأنشطة والسلع والخدمات المقترح التوسع في عرض مواردها واستخداماتها

ينحو هذا الاقتراح إلي التوسع في أنشطة جديرة بالبحث وما تتضمنه من سلع وخدمات حيث كانت تعالج موردًا واستخداما في أوراق داخلية في قطاع الموازنات التخطيطية في وزارة التخطيط ، وتساعد تلك الأوراق في استكمال تفاصيل العرض والطلب ، لتغطية العمل على مستوى الاقتصاد المصري ككل ، ويتم هذا العمل بواسطة فريق متخصص في هذا المجال ، منذ الستينات من القرن الماضي وحتى الآن .

وفيما يلي الأنشطة والسلع والخدمات المطلوب فرزها ، وأسباب الفرز ، بشرط أن يتم ذلك في ظل أى التصنيف الصناعي الدولي الموحد I..S.I.C لجميع الأنشطة الاقتصادية ، التنقيح الثالث ، وفقاً لنظام الامم المتحدة للحسابات القومية SNA 93 وفيما يلي البيان المقترح :

جدول رقم (٥) الأنشطة والسلع والخدمات المطلوب فرزها

رقم الدليل	النشاط الرئيسي	م	المطلوب فرزه	مبررات الفرز وملاحظات أخرى
	الزراعة	١	حبوب ونباتات طبية وعطرية	لها وزنها في الصادرات ، وصناعة الأدوية
		٢	الأشجار المقطعة والأحطاب	لصناعة الفحم النباتي والأدوات الزراعية والموبيليا ، والأحطاب لتدوير المخلفات وخلق دخل جديد للمزارعين
		٣	الإنتاج الحشري : العسل والحرير	لتحفيز إنتاجهما بعد تدهورهما وعرضهما أمام متخذي القرارات

تابع الجدول رقم (٥)

رقم الدليل	النشاط الرئيسي	م	المطلوب فرزه	مبررات الفرز وملاحظات أخرى
	الصناعة والتعدين	٤	تدوير المخلفات الآدمية والزراعية والصناعية	لخلق صناعات جديدة بقيم اقتصادية تدر دخلاً لأول مرة
		٥	منتجات الألبان	له معاملات يختص بها دون غيره
		٦	الغاز الطبيعي	له وزنه في الاقتصاد المصري ويختلف عن المحروقات الأخرى ويدخل بصفة اساسية في صناعة البتروكيماويات
		٧	البتروكيماويات الأساسية	صناعة جديدة لها قيمة مضافة عالية وتغذي صناعات متعددة تبلغ حوالي ١٥ صناعة ؛ وتحل محل الواردات بقيم جوهرية ،وتغذي الصادرات بقيم كبيرة ،واحتياجاتها الأساسية هي الغاز الطبيعي وملح الطعام .
		٨	" الوسيطة	
		٩	" النهائية	
		١٠	السلع المعدنية الاستهلاكية المعمرة	مواقد وأفران وسخانات (وقودها البوتاجاز والغاز الطبيعي)
		١١	السلع الكهربائية الاستهلاكية المعمرة	أجهزة التكييف والغسالات والسخانات والدفايات والثلاجات والمراوح والمبردات
		١٢	الراديو والتليفزيون	
		١٣	أجهزة الاتصالات	التليفون والسنترالات
		١٤	الصناعات الإلكترونية	الآلات الحاسبة وأجهزة الكمبيوتر والفيديو ومكوناتها المادية hard ware
		١٥	المحركات التوربينية	بالقدرات الحصانية المختلفة
		١٦	المصابيح الكهربائية	
		١٧	عدادات الكهرباء	تدخل ضمن مقايسات دخول الكهرباء في الإنشاءات الجديدة على أنها معدات استثمارية
		١٨	الطلمبات	بصفتها معدات استثمارية

تابع الجدول رقم (٥)

رقم الدليل	النشاط الرئيسي	م	المطلوب فرزه	مبررات الفرز وملاحظات أخرى
	تابع الصناعة	١٩	عدادات المياه	مثلها مثل عدادات الكهرباء.
		٢٠	الجرارات ومقطوراتها	فيما عدا جزء من سيارات الركوب فإن كل هذه الأنواع تعتبر من التكوين الرأسمالي
		٢١	اللواري والأوتوبيسات وسيارات الركوب	
		٢٢	صناعة السفن	
		٢٣	الآلات العلمية والأجهزة الطبية	
		٢٤	المصوغات والمجوهرات	
	التعدين	٢٥	الفوسفات	لها موازين وليس لها أنشطة (أعمدة مستقلة) في جداول المدخلات والمخرجات ، وإن كان لها عمود إجمالي
		٢٦	الفحم الحجري	
		٢٧	استخراج المعادن	
	خدمات النقل والمواصلات والاتصالات	٢٨	خدمات النقل بالسكة الحديد	نقل الركاب والبضائع
		٢٩	" " بالطرق	" " "
		٣٠	" " البحري	" " "
		٣١	" " الجوي	" " "
		٣٢	" " بالأنابيب	نقل الخامات البترولية والوقود السائل والغاز الطبيعي.
		٣٣	" الشحن والتفريغ	في الموانى والمطارات
		٣٤	صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	وأساسها المساهمة البشرية في الابتكار والاستخدام soft ware لرصد وتنظيم المعلومات وتخطيط قواعد البيانات وتطبيقاتها
		٣٥		

تابع الجدول رقم (٥)

رقم الدليل	النشاط الرئيسي	م	المطلوب فرزه	مبررات الفرز وملاحظات أخرى
	التجارة	٣٦	صيانة وإصلاح	المركبات ذوات المحرك
		٣٧	" "	السلع الشخصية والأسرية
	الخدمات الاجتماعية (خلافا لخدمات الإدارات الحكومية)	٣٨	الصحة والخدمات الطبية	المستشفيات ومعامل التحليل وعيادات الأطباء البشريين والبيطريين
		٣٩	التعليم والتدريب	المدارس والجامعات والمجموعات العلمية للتدريب
		٤٠	الخدمات القضائية والمحاسبية	مكاتب المحامين والخبراء والاستشاريين ومكاتب المحاسبين
		٤١	السينما والمسرح والإنتاج الإعلامي	

درجة كفاءة مصادر المعلومات للوفاء بالغرض

تتفاوت درجة كفاءة أي مصدر للمعلومات :

أ- حيث يصل إلى أدنى مستوى عندما يضطر الباحث ، إلي التخمين في التقديرات أي rule of thumb في حين تصل هذه الكفاءة إلى أعلى مستوى عندما تخضع بيانات ذلك المصدر للقياس العلمي scientific measurement، وعندئذ يقترب الباحث إلي درجة عالية من اليقين certainty.

ولقد تطور عرض البيانات في المستندات المصرية ، منذ أن بدأ الاقتصاد المصري في استخدام أساليب التخطيط لإدارة وتشكيل مقدراته ،ونشأت في ذلك الوقت الحاجة إلي مراعاة الالتزام بالمعايير السابق التنويه عنها في هذه الدراسة تحت عنوان " الاحتياجات الإحصائية ... من خلال نوع البيانات وتجهيزها " وقد أخذ التطور في هذا المجال مجراه على النحو التالي:

أولاً: صدور قانون النظام المحاسبي الموحد في عام ١٩٦٦ :

صدر قانون النظام المحاسبى الموحد فى عام ١٩٦٦ ليصبح ملزما فى إعداد الموازنات والحسابات الختامية وتقييم الأداء في شركات القطاع العام ، فيما عدا وحدات الجهاز المصرفي وشركات التأمين فى حوالى ٣٢٠ شركة ، واصبح أساساً للتقييم في الجهاز المركزي للمحاسبات ، ومصدراً لجمع المعلومات عند الفنيين في وزارة التخطيط لأغراض الخطة والمتابعة وتركيب جداول التشابك الاقتصادى ، وبصدور القانون ٢٠٣ لعام ١٩٩١ ، تحولت هذه الشركات إلي قطاع أعمال عام ،

وبدأت مرحلة جديدة في أدائها ، تقوم على قواعد الاقتصاد الحر، وفصلت فيها الإدارة عن الملكية ، بإنشاء الشركات القابضة النوعية التي تضم هذه الشركات.

ويتم وفقا للنظام المحاسبي الموحد ، داخل كل شركة ، عرض تفاصيل حسابات العمليات الجارية ، والإنتاج والمتاجرة ، والأرباح والخسائر ، والميزانية العمومية ، وقوائم الاستخدامات والموارد ، والموازنة النقدية لتفاصيل المدفوعات والمقبوضات (المحلية والحرة والاتفاقيات).

وكمثال على حجم المعلومات المستقاة وفقاً لهذا النظام، فقد بلغت تفاصيل الإنتاج الصناعي وحده حوالي ٢٨,٥ مليار جنيه ، في حين بلغت تفاصيل مستلزماته ١٩ مليار جنيه تقريباً ، والقيمة المضافة ٩,٥ مليار جنيه ، كما وردت في تقرير المتابعة المبدئي لعام ٢٠٠٠/٩٩ في وزارة التخطيط . وذلك على الأساس العيني أو المادي الكمي إلي جانب الأساس المالي وكيفية تمويل المستلزمات من إيرادات النشاط الجاري إلي جانب كيفية تمويل شراء الأصول الثابتة حسب نوعياتها ؛ إما تمويلاً ذاتياً، أو بالمساهمات ، أو بالقروض طويلة الأجل (سواء المحلية منها أو الأجنبية).

وتدرجت المعلومات الكلية من التفاصيل ، التي أوجبها النظام المحاسبي الموحد، للوفاء بأغراض الخطة والمتابعة ، إلي مستوى النشاط ، وأخيراً إلي مستوى الصناعة والزراعة والكهرباء والتشييد في قطاع الأعمال العام والخاص المنظم .

ولقد وردت التفاصيل في مستندات الشركات المذكورة في الحسابات ذوات أرقام الدليل على النحو التالي:

جدول رقم (٦) لأرقام الدليل والبيان التفصيلي

أرقام الدليل	البيان
٤١١ – ٤١٩	مبيعات الإنتاج ومبيعات مخلفاته
٤٢١ ، ٤٢٢	إعانات الإنتاج وإعانات التصدير
٣٥١١ – ٣٥١٤	ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية
٣١١ – ٣١٣	الأجور وما في حكمها : التأمينات والمزايا العينية
٣٢٠	المستلزمات السلعية المحلية والمستوردة
	(وكلما زاد رقم الدليل حداً زادت التفاصيل اتساعاً من المحلي والمستورد)
	لتغطى:
	أنواع المواد الأولية الرئيسية والمساعدة
	أنواع مواد التعبئة والتغليف
	أنواع الوقود
	كهرباء : تشغيل ، وإنارة
	قطع غيار ومستلزمات سلعية أخرى
٣٣٠	المستلزمات الخدمية (وبزيادة أرقام الدليل) نحصل على:
	أنواع الخدمات الصناعية من الغير
	أنواع الصيانات اللازمة (للمباني ولخطوط الإنتاج ووسائل النقل ...)
	أنواع مصروفات خدمية أخري (ما يدفع للتأمين والمصروفات البنكية)
٣٥٢١١ – ٣٥٢١٧	إهلاكات الأصول على أنواعها المختلفة، المباني والآلات ووسائل النقل ،
	و نجد إهلاك (مزروعات معمرة قابلة للإهلاك) في حسابات شركة السكر
	والصناعات التكاملية ، على سبيل المثال في الشمولية
٣٥٣	الإيجارات الفعلية

تابع جدول رقم (٦)

أرقام الدليل	البيان
٣٥٥	الفوائد المدينة المحلية
٣٥٦	الفوائد المدينة الخارجية
	وفي حسابات هذا النظام تنزل تفاصيل تكاليف الإنتاج إلي مستوى : مراحل الإنتاج والخدمات الإنتاجية والتسويقية والإدارية والتمويلية .
	وبالنسبة لتفاصيل الاستخدامات الاستثمارية (التكوين الرأسمالي وتكاليف شرائه بدون الضرائب والرسوم الجمركية ، وكذلك المخزون والتحويلات الرأسمالية) فإنها ترد في قوائم حسابات الشركات على النحو التالي:
	التكوين الرأسمالي
١١١	تمهيد أراضي (كافة المصروفات فيما عدا ثمن شراء الأراضي)
١١٢	مباني وإنشاءات ومرافق
١١٣	آلات ومعدات (تكلفة المعدات فيما عدا الضرائب والرسوم الجمركية)
١١٤	وسائل نقل وانتقال (تكلفة الوسائل فيما عدا الضرائب والرسوم الجمركية)
١١٥	عدد وأدوات (تكلفة العدد والآلات عدا الضرائب والرسوم الجمركية)
١١٦	أثاث ومعدات مكتبية
١١٧	الثروة الحيوانية والمائية
١١٨	أصول ثابتة أخرى
١٣١ – ١٣٦	المخزون من المستلزمات ... وبضائع بغرض البيع (فيما عدا الضرائب والرسوم الجمركية) واعتمادات مستندية لشراء بضائع
وفقا لرقم دليل الأصول والمخزون	ضرائب ورسوم جمركية على الاستثمار والمخزون
	التحويلات الرأسمالية
٢٧٢٢	شراء أصول قائمة
١١١١	ثمن شراء الأراضي
١٣١ – ١٣٦	نقص المخزون في الجانب الدائن

ثانياً: تطور إحصاء الإنتاج الصناعي:

يصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نشرات دورية عن تطور إحصاء الإنتاج الصناعى وقد تطورت هذه النشرة فى عرض بياناتها وتفاصيلها على النحو التالي:

أ- نشرات عن جميع منشآت القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص التي يعمل بها ١٠ فأكثر من المشتغلين ، حتى عام ١٩٩٥/٩٤

ب- وفي عام ١٩٩٦/٩٥ توسعت النشرات لتشمل (القطاع العام ، والقطاع الخاص المنظم ، والقطاع الخاص غير المنظم والقطاع الاستثماري ٠

وكان دليل النشاط في نشرات كل من الفقرتين أ،ب هو الدليل المعمول به في كل من الجهاز ووزارة التخطيط .

جـ- في عام ٩٦ / ١٩٩٧ . أصدر الجهاز نشرته واستخدم فيها التصنيف الصناعي الدولي الموحد .I.S.I.C ، وعلى مستوى تفاصيل النشرات الواردة في الفقرة (ب) .

د- يصدر قطاع التعبئة العامة دراسات متخصصة (سنوية وكل ثلاث سنوات)، في مجال الصناعة ، عن أهم الصناعات التحويلية وذلك لحوالي ٦٤ صناعة ، وتم الاستعانة بما ورد فى هذه الدراسات من تفاصيل، في بناء جدول التشابك الاقتصادي والانتقال به من ٣٢×٣٢ فى عام إلي ٤٨×٤٨ في عام٢٠٠٠ ، حيث تتضمن كل دراسة التفاصيل الآتية:

- نبذة عامة وإطارا عن الصناعة المشمولة بالدراسة .

- الإنتاج التفصيلي بالكميات والقيم بالأسعار الجارية.
- الصادرات والواردات المتعلقة بكل صناعة .
- مراحل الإنتاج ووصفا صناعيا للتجهيز الآلي لخطوط الإنتاج .
- أنواع المستلزمات السلعية من الخامات الرئيسية والمساعدة ومواد التعبئة والوقود والكهرباء ، مع بيان قيم أهم المستلزمات الصناعية .
- عدد العاملين ووظائفهم ومؤهلاتهم .

وتحتوي هذه الدراسات، في مجال الصناعات الهندسية ووسائل النقل والجرارات الزراعية ، علاوة على مخرجاتها ، على المكونات الرئيسية لتلك الصناعات ، في المجالات التالية ، على سبيل الحصر :

السيارات بمختلف أنواعها والأتوبيسات والجرارات والثلاجات والمحولات الكهربائية والياية الورقية والحلزونية وأجهزة التليفزيون والمصابيح الكهربائية والسخانات الشمسية والكهربائية . وتساهم هذه الدراسات في واقعية اقتراح إضافة سلع ومن ثم أنشطة في مجالات التشابك القطاعي ، تدخل لأول مرة في الموازين وجداول المدخلات والمخرجات ، حيث تعتبر نواة جيدة لدراسة الصناعات المغذية بديلاً للمستورد منها وإمكانية المساهمة في إنتاج أجزاء التجهيز الآلي في خطوط الإنتاج والوفاء بالمستلزمات الصناعية من الإنتاج المحلي .

ثالثاً: تطور الاتجاهات المصرية والعربية:

ويتوازى هذا الاتجاه حسبما جاء في الفقرة "ثانياً" (أ، ب ، جـ ، د) مع ما يجرى حالياً من اتجاهات مصرية وعربية تتلخص فيما يلى :

١- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات في الرابطة المصرية لمنتجي الصناعات المغذية [١٢]، وإنشاء موقع لها على شبكة الإنترنت ، وذلك بعد الانتهاء من دراسة تصنيع قطع غيار ومكونات السلع الهندسية وباقي السلع الوسيطة في اتجاه التكامل الصناعي .

٢- تحول مجلس الوحدة الاقتصادية في الجامعة العربية إلي بيت خبرة يهتم بدراسة الأسباب التي أخرت تحقيق التكامل الاقتصادي ، كما تم إنشاء أول "بنك عربي للمعلومات الاقتصادية والتجارية" بقصد تجميع البيانات والإحصاءات والمعلومات وتوثيقها وطرحها للتداول بعد تحليلها[١٣]، لتلحق بركب من سبقونا في السوق الأوربية المشتركة .

٣- ترحيب رجال الأعمال بالمشاركة في إعداد خطة التنمية من خلال ما أثبتته التجربة من أهمية التخطيط والعودة إلي التخطيط التأشيري للنظام الاقتصادي[١٤]. ولا شك أن اشتراك كبار المستثمرين في مجالات الإنتاج المختلفة مثل الزراعة والصناعة والخدمات ، وكذلك اشتراك تنظيمات رجال الأعمال ممثله فى اتحاد الصناعات والغرف التجارية وجمعيات المستثمرين ،

سوف يدفع هذه الجهات إلي الرغبة الملحة في الحصول على البيانات وتحديثها.

٤- زيادة إدارك الدولة ورجال الأعمال والمستثمرين المصريين والعرب بأهمية قيام الكيانات الاقتصادية الكبيرة لمواجهة تحديات القرن الجديد ، وخصوصاً في مجال نظم المعلومات وصناعة البرمجيات والاتصالات، وهناك تسارع فى تنمية قدرات العنصر البشري وكذلك فى تنمية التوسع في الاستثمارات المشتركة في مجالات التالية [١٥]:

- نظم المعلومات والاتصالات المتكاملة .
- صناعة البرمجيات وتطويرها.
- قواعد البيانات والحلول للقطاع المصرفي والتأمين .
- التطبيقات الطبية والتعليمية عن بعد وتكنولوجيا نقل الصوت والصورة .
- تسويق وتوزيع وصيانة المنتجات الإلكترونية والبرمجيات .
- تصميم وتنفيذ التطبيقات المالية والصناعية.
- تطبيقات الأرشيف الإلكتروني وتداول المستندات .

٥- تحديث صناعة الغزل والنسيج والملابس مع الاتحاد الأوربي وتخصيص ٢٥٠ مليون يورو لتطوير المصانع [١٦] وتتمتع هذه الصناعة بميزة نسبية لتوافر الخامات الأولية والأقطان والأيدي العاملة المدربة ، بشرط أن تتساوى أسعار المدخلات مع الأسعار العالمية ، وتخفيف أعباء الضرائب على المصانع ،

وامتداد دعم صادرات الغزل والنسيج إلي المفروشات والملابس ، وإحكام الرقابة على تهريب الملابس ، وفرض رسوم على غير المسموح به للاستعمال الشخصي كما جرى فى بداية العام الحالى مع القادمين من بور سعيد .

٦- العمل على اتساع مجال وزارة الصناعة ، من خلال شركاتها في قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص المنظم والقطاع الاستثماري ، في عرض البيانات التفصيلية في جداول الموازين وجداول المدخلات والمخرجات ، وذلك وفق الاتجاهات الجديدة السابق عرضها ، لكي تحتل فعاليات الصناعة دورًا أكبر مما تعرضه الجداول حالياً ، حيث تعرض هذه الجداول حوالي ٣٢ نشاطاً صناعياً من الـ ٤٨ في جداول وزارة التخطيط حتى عام ٢٠٠٠ ، أي ما يقرب من حوالي ٧٠٪ من النشاط الاقتصادي المصري.

٧- والاهتمام بالمصادر الجيدة، ذات العرف المستقر ، بالنسبة لجامعي البيانات، وتحليل البيانات الاقتصادية التفصيلية عن الإنتاج والمستلزمات والقيمة المضافة وما تم تنفيذه من الاستثمارات على مكوناتها العينية تفصيلاً وذلك للقطاعات التابعة للجهات التالية وبالتعاون مع الجهاز الفني بوزارة التخطيط :

- وزارة الزراعة للثروة النباتية والحيوانية والداجنة والمائية والثروة الحشرية من عسل النحل والحرير الطبيعي .
- وزارة البترول لاستخراج الزيت الخام والغاز الطبيعي والتكرير وحصة الشريك.
- وزارة الكهرباء من المصادر الحرارية والمائية ومن طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

- هيئة قناة السويس عن خدمات المرور ، وخط سوميد لنقل البترول ، وخطوط نقل الغاز الطبيعي إلي الدول العربية والأجنبية .
- الجهاز المصرفي وعلى رأسه البنك المركزي ، بالنسبة للصادرات والواردات الخدمية .
- شركات التأمين وإعادة التأمين .
- الإدارة الحكومية والحكم المحلي والهيئات الخدمية بالنسبة لنفقات الباب الثاني على مستوى البند ثم على مستوى النوع وكذلك الأجور وعدد العاملين في الباب الأول ، فيما عدا الاعتمادات الإجمالية .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالنسبة لإحصاءات الجمارك ولها خصوصيتها في الجودة والتفصيل بالنسبة لكل من الصادرات والواردات والمعاد تصديره). وكذلك بالنسبة للتعدادات العامة للمنشآت والسكان والتعداد الاقتصادي ، وإحصاءات المواصلات السلكية واللاسلكية ، والخدمات البريدية والخدمات التعليمية والطبية والنشاط الرياضي والسينما والمسرح ، والتشييد والبناء ، والنقل العام للركاب داخل وخارج المدن وتجارة الجملة والتجزئة ومقومات النشاط الفندقي والبنسيونات في القطاعين العام والخاص ، وإحصاءات السياحة ، وأخيراً الأرقام القياسية لكل من أسعار المستهلكين وأسعار الجملة .
- الشركات الخاضعة للقوانين المنظمة لإنشائها وإخراج حساباتها ، مثل الشركات الخاضعة للقانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١وتلك الخاضعة لقانون الاستثمار رقم ، ٢٣٠ لعام ١٩٨٩.

- الهيئات الاقتصادية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

٨- ومما يساعد على رفع درجة كفاءة المعلومات للوفاء بالغرض، تطوير سرعة تدفق البيانات (التي روعي التأكيد على تفاصيلها)، ولقد قاربت وزارة التخطيط من الانتهاء من إنشاء غرفة البيانات وتدعيمها بشبكة للحاسب الآلي تربطها اليكترونيا مع مختلف الجهات التي تتعامل معها الوزارة في مجالي التخطيط والمتابعة.

رابعاً: بيانات القطاع العائلي:

١-أفرد نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (SNA 93)للقطاع العائلي مجموعة متكاملة من الحسابات كشأن باقي القطاعات في الاقتصاد القومي[١٧] فأدخل ضمنه المشروعات غير المنظمة والتي لا يمكن فصل حساباتها عن الأسرة كوحدة تنظيمية ،حيث يلعب مالك المشروع دورين أساسيين(أو دورا مزدوجا)؛ فهو المنظم وهو العامل ٠ واعتبر النظام الفائض من الدخل المتولد من هذه المشروعات دخلاً مختلطاً ، وذلك على عكس الفائض من خدمات الإسكان التي يزاولها القطاع ،فإنه يعتبره فائض تشغيل.والمهم في هذا المقام هو أن النظام الجديد للحسابات القومية قد أعتبر المالك منتجاً لسلع للاستخدام الذاتي في الزراعة لغرض الاستهلاك النهائي الذاتي، وبناء المساكن للحساب الخاص وإعداد الملابس والأثاث له (فيما عدا الطعام للأسرة) ، واعتبره كذلك منتجاً لخدمات للاستخدام الذاتي مثل خدمات المساكن المشغولة بمن يملكها وأعمال خدم المنازل التي تنتج بواسطة عمال مدفوعي الأجر ومن مجموع الإنفاق الاستهلاكي

النهائي للعائلات ما تحصل عليه الأسرة من الحكومة من سلع وخدمات مجاناً أو بسعر رمزي وبالاضافة إلى زائداً (ما تحصل عليه مما تقدمه الهيئات التي لا تهدف إلي الربح وتخدم العائلات مثل جمعيات المستهلكين والأحزاب السياسية والكنائس والجمعيات الدينية والثقافية والترويحية والنوادي الرياضية سواء كان ذلك عطاءاً عينياً أو نقدياً)، فإن الاستحواز السابق في مجموعه ينعكس في النمط الاستهلاكي ويشكل هيكله، وسماه (الاستهلاك النهائي الحقيقي للقطاع العائلي actual final consumption of households، كل ذلك يعكس مساهمة القطاع العائلي في العملية الإنتاجية كما توضح حسابات توزيع الدخل ما تحصل عليه الأسر فعلاً في شكل إعانات أو تبرعات أو تأمينات اجتماعية... إلخ ومن ثم يكون الدخل الحقيقي المتاح للأسرة لتلبية احتياجات الإنفاق وبذلك يحسب الادخار كرصيد :

٢- تميز حسابات الدخل المصرية بين أربعة مجموعات من القطاعات الرئيسية التي تشكل هيكل النظام الاقتصادي المصري بأكمله وهي[١٨]:

- قطاع الأعمال الذي ترتبط معاملته بالإنتاج والاستثمار ويشمل الوحدات الإنتاجية للقطاع العام والخاص المنظم وغير المنظم .
- قطاع العائلات ويضم الأفراد الذين يهدفون بتصرفاتهم إلي إشباع حاجاتهم المعيشية ، وكذلك الهيئات التي لا تعمل بغرض الربح كالهيئات الدينية والجمعيات الخيرية والثقافية والرياضية حتى ولو كان

لها نشاط إنتاجي في جوهره إلا أنه لا يهدف إلي الربح . وإذا كان بعض أفراد هذا القطاع يجمعون بين صفتي الإنتاج والاستهلاك فإن تصرفاتهم الإنتاجية (تتبع قطاع الأعمال) في حين تعتبر تصرفاتهم الاستهلاكية وحدها هي التي يشملها القطاع العائلي بمقدار ما يحصل عليه من موارد ورصيده الدائن هو الادخار .

- قطاع الخدمات الحكومية ويتكون من مجموع الوحدات العامة للقيام بسلطة السيادة وتقديم الخدمات الجماعية للمواطنين دون أن تستهدف الربح أصلاً.
- قطاع العالم الخارجي ويشمل جميع الأفراد والهيئات والمؤسسات التي تقع خارج الحدود الإقليمية أو داخلها (من غير المقيمين) ويتعاملون مع القطاعات المحلية السابقة عن طريق التبادل التجاري أو المالي.

ومنذ استخدام المحاسبة القومية كأداة لتصوير النشاط الاقتصادي في مصر، والذى بدا واضحاً في وثيقة الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠-١٩٦٤ ، فإن حساب التخصيص للقطاع العائلي والذي نحن بصدده الآن يتضمن في موارده واستخداماته تفاصيل المتغيرات التالية وحيث يمثل ادخار العائلات رصيد هذا الحساب :

جدول رقم (٧) القطاع العائلي: حساب التخصيص

الإنفاق	الموارد
الاستهلاك من السلع والخدمات	الأجور والمرتبات
أقساط التأمينات الاجتماعية	الفوائد المحصلة
الفوائد المدفوعة	أرباح المشروعات
الضرائب المباشرة	حصة العاملين في الأرباح الموزعة
أقساط التأمين على الحياة	توزيعات مختلطة من القطاع غير المنظم
التحويلات الداخلة	تعويضات التأمين على الحياة
التحويلات الخارجة	التعويضات الاجتماعية
الرصيد(ادخار العائلات)	التحويلات الداخلة
	التحويلات الخارجة
المجموع	المجموع

ولاستكمال نمط الاستهلاك العائلي وحجمه وهيكله الحقيقي يفصل نظام المصري الأمم المتحدة للحسابات القومية (SNA93) والذى تطبقه مصر حاليا بين ما تحصل عليه العائلات من سلع وخدمات تقوم هي بالإنفاق عليها وبين تلك السلع والخدمات التي تحصل عليها الأسر مجاناً فقط من الحكومة أو الهيئات التي لا تهدف إلي الربح وتخدم العائلات . أما ما يدفع (رمزياً) في هاتين الجهتين فإن الحساب السابق يجب أن يستوعبه لاستخراج رصيد العائلات (الادخار). وعن أجور خدم المنازل فإن محصلتها تساوي الصفر في القطاع العائلي ، طالما أن المدفوعات تساوي المقبوضات.داخل حساب القطاع العائلي ، وذلك للخدم (عائلات) والمخدومين وهم (عائلات أخري).

أما عن إنتاج السلع والخدمات للاستخدام الذاتي فقد حسم النظام المصري منذ البداية في إدخال متغيراته ضمن قطاع الأعمال للأسباب العملية والعلمية التالية :

١-يزاول هؤلاء المنتجون إنتاجاً ذاتياً لحساب الأسرة أعمالهم في أنشطة الزراعة وصناعاتها،والصيد والصناعات الحرفية والأعمال الخدمية وفي الإسكان (بناء وتوسيع وتحسين وخدمة).

٢-في الزراعة ، لو تم اعتبار أن الأسرة التي تملك أقل من خمسة أفدنه تنتج إنتاجاً ذاتياً غير مسوق ولحسابها ، فإنهم يدخلون في عداد الملايين في مصر الذين ليس لهم دفاتر،وهذه حقيقة ، ولقد تدرج عددهم وما يملكون من عام ١٩٥٠ إلي عام ١٩٩٥ على النحو التالي:

جدول رقم (٨) ملكية الأراضي الزراعية في مصر [١٩]

في السنوات من ١٩٥٠إلي ١٩٩٥

العدد بالألف حائز والمساحة بالألف فدان

السنوات / فئة الحيازة	١٩٥٠				١٩٦١				١٩٧٤				١٩٩٥			
	عدد الملاك	٪	المساحة	٪	عدد الملاك	٪	المساحة	٪	عدد الملاك	٪	المساحة	٪	عدد الملاك	٪	المساحة	٪
أقل من ٥ أفدنه	٢٦٠٠	٩٤	٢١٠٤	٣٥	٢٩١٩	٩٥	٣١٧٢	٥٢	٣١٧١	٩٥	٢٧٧٠	٥٠	٣٧٥٠	٩٦	٣٣٦٠	٥٧
٥ إلي أقل من ١٠	٨١	٣	٥٣١	٩	٨٠	٢,٦	٥٢٦	٨,٦	٩١	٢,٧	٦٠٥	١١	٨٨	٢,٢	٥٦٨	٩,٦
الجملة	٢٧٦١	١٠٠	٥٩٦٣	١٠٠	٣٠٨٤	١٠٠	٦٠٨٤	١٠٠	٣٣٤١	١٠٠	٥٥٦٩	١٠٠	٣٩٠٧	١٠٠	٥٨٨٧	١٠٠

ويلاحظ من تطور الملكية وعدد الملاك في الفئة الدنيا (أقل من ٥ أفدنه) في الجدول أعلاه تزايد العدد النسبي للملاك كما يعكس تناقص متوسط مساحة الملكية في تلك الفئة، وذلك فيما بين سنتي ١٩٥٠، ١٩٩٥، ولو أن نصيبهم زاد بمقدار ٥٠٪ تقريباً فيما بين ١٩٥٠، ١٩٦١ بعد تنفيذ قوانين الثورة في ميدان الإصلاح الزراعي بعد عام ١٩٥٢، ويمثل ٣٧٥٠ ألف مالك ٠ وبعد ضرب متوسط عدد الأفراد في أسرهم البالغ حوالي ٦ أفرد حسب بحث ميزانية الأسرة في عام ٩٦/٩٥ ، فإن عددهم يبلغ حوالي ٢٢,٥ مليون نسمة، ويبلغ وزنهم بالنسبة لعدد السكان في عام ١٩٩٥ حوالي ٣٩٪ في نشاط الزراعة فقط (كمنتجين ذاتياً لحساب الأسرة) ، وإذا ما أضيف إليهم الأسر المنتجة وأفرادهم في مختلف الصناعات الصغيرة ، وتم تشجيعهم بالتمويل من الصندوق الاجتماعي وبنك ناصر وبرنامج شروق ، فإن وزن كل هؤلاء سيتجاوز ـ٦٠٪ من عدد السكان في مصر أو بالأحرى من عدد أفراد القطاع العائلي ٠ وباعتبارهم منتجين ، فإن ذلك يشكل عبئاً على بحوث ميزانية الأسرة بالعينة إذ أن ذلك يتطلب جمع البيانات وإعدادها لتدخل في مجموعة متكاملة من الحسابات للقطاع العائلي كشأن باقي القطاعات في الاقتصاد القومي٠ ومن الضرورى أن يتم حصر متغيرات هذا القطاع مرة كمنتج ومرة أخرى كمستهلك ، بالإضافة إلي استقصاء وتشكيل رقم الاستهلاك النهائي الحقيقي .

٣- ولا يمكن أن نغفل الأعباء التي ستقع على الجهاز الإحصائي لإخراج النتائج المطلوب الحصول عليها بالعينة ، تنفيذًا لهدف نظام ١٩٩٣ في مجال القطاع العائلي، إذ أن هذه الأعباء ، (فضلاً عن عيوب العينات) تتسع بالضرورة لتشمل ما يلي:

أ- أنواع الأنشطة التي تزاولها العائلات في مجالات الزراعة والصناعات الحرفية والخدمات...

ب- الإنتاج والدخل والفائض المختلط .

جـ- الإنتاج والدخل وفائض التشغيل .

د - الوثوق من أرقام المستلزمات والأجور اللازمة للإنتاج في (ب) ، (جـ)

هـ- قيمة التكوين الرأسمالي في شراء المعدات الصغيرة وبناء وتوسيع وتحسين الإسكان العائلي .

و- كيفية تمويل شراء الأصول من أرباح أو قروض أو مساهمة أو نقص الحيازة في الأشياء الثمينة ، أو نقص حيازة النقود أو الودائع أو الأسهم أو الحصص لدي القطاع العائلي .

ي- حصر واستقصاء القادمين الجدد من المنتجين للاستهلاك الذاتي نتيجة تفتيت الملكية من الميراث في الفئات التي كانت لا تنتج لأغراض الاستخدام النهائي الذاتي.

هذا الهدف الخيالي Fanciful يكلف ثمناً باهظاً Fancy price، في الوقت الذي يتمتع فيه المجتمع المحاسبي المصري بالقدرة على الحصول على التفصيلات أو التقسيمات القطاعية المناسبة للأغراض التحليلية على المستوى التفصيلي الذي تستجيب متغيراته لتركيب الحسابات القومية و احتياجات بناء الموازين السلعية والخدمية وجداول المدخلات والمخرجات وبالتالي تستجيب كذلك لبناء حسابات القطاع العائلي : موردًا واستخدامًا وادخارًا .

٤- وتدعيما لما سبق فإنه في دراسة تطور مستوى المعيشة الطبقي في مصر بين عامي ٩١/٩٠، ٩٦/٩٥ والاستعانة بعينتي جهاز الإحصاء لنفس السنتين قد لوحظ ما يلي[٢٠]:

العينة والمجتمع في ٩١/٩٠ ، ٩٦/٩٥:

يوضح البيان التالي مقارنة بين حجم العينتين وحجم المجتمع الأصلي في كل من السنتين وعدد الأفراد وهيكلهم (حضر وريف وجملة) ومتوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد ، وكذلك معدلات نمو هذا المتوسط في كل من العينتين والمجتمع الأصلي لكل منهما على النحو التالي :

جدول رقم (٩) العينتين والمجتمع الأصلي والمقارنة ذات الدلالة

البيان		حضر	ريف	إجمالي
١- عدد الأفراد				
في عينة	٩١ / ٩٠	٤٣٦١٤	٣٨٤٩٥	٨٢١٠٩
في عينة	٩٦ / ٩٥	٢٨٩١١	٤٥٠٢٨	٧٣٩٣٩
في المجتمع (مصر)	٩١ / ٩٠	٢٢٨٦٣٠٠٠	٢٩٦٩٦٠٠٠	٥٢٥٥٩٠٠٠
في المجتمع (مصر)	٩٦ / ٩٥	٢٥٠٢٨٠٠٠	٣٣١٧٦٠٠٠	٥٨٢٠٤٠٠٠
٢- حجم العينة / حجم المجتمع الأصلي				
	٩١ / ٩٠	%٠,١٩	%٠,١٣	%٠,١٥٦
	٩٦ / ٩٥	%٠,١١٦	%٠,١٣٦	%٠,١٢٧
٣- هيكل الأفراد				
في عينة	٩١ / ٩٠	%٥٣,٠	%٤٧,٠	%١٠٠
في عينة	٩٦ / ٩٥	٣٩,٠	%٦١,٠	%١٠٠
في المجتمع (مصر)	٩١ / ٩٠	٤٣,٥	%٥٦,٥	%١٠٠
في المجتمع (مصر)	٩٦ / ٩٥	٤٣,٠	%٥٧,٠	%١٠٠
٤- متوسط إنفاق الفرد في السنة بالجنيه بالأسعار الجارية				
في عينة	٩١ / ٩٠	١٠٥٨,٥	٧٠٢,٧	٨٩١,٧
في المجتمع (مصر)	٩١ / ٩٠	غير متوفر	غير متوفر	١٦٩٠
في عينة	٩٦ / ٩٥	١٧٥٠,٠	١٠١٦,٣	١٣٠٣,٢
في المجتمع (مصر)	٩٦ / ٩٥	غير متوفر	غير متوفر	٣٠٣٣,٠
متوسط إنفاق الفرد في العينة* بالنسبة				
لمتوسط إنفاق الفرد في مصر				
في	٩١ / ٩٠	-	-	%٥٢,٨
في	٩٦ / ٩٥	-	-	%٤٣,٠
٥- معدل نمو إنفاق الفرد ٩٥ / ٩٦ :				
خلال فترة البحثين		%١٠,٦	%٧ر٧	%٧,٩
لنفس الفترة في المجتمع		-	-	%١٢,٥

تركزت الملاحظات على الإنفاق الاستهلاكي العائلي ، دون المدفوعات التحويلية والأقساط ، حيث أن ما دفعته الأسر على شكل تحويلات مثل: النقوط والتبرعات والصدقات والزكاة والعشور والمهر والهدايا والنفقة هي في طبيعتها دخول للمتلقي ينهل منها في توجيه إنفاقه على السلع والخدمات (هذا المتلقي قد يقع في مجتمع العينة أو في المجتمع الأصلي الذي تخدمه بحوث العينة) ، كما أن الأقساط المدفوعة لا تعبر عن استهلاك إلا إذا دفعت مقابل استهلاك أثناء نفس السنة ، أما إذا دفعت عن سلع سبق الحصول عليها قبل سنة البحث ، أو لحجز سلع سيتم الحصول عليها بعد سنة البحث ، فإن الأخيرين لا يمتان بصلة لأي وجه من أوجه النفقة في سنة البحث.

* من بيانات التخطيط ، يبلغ الاستهلاك العائلي في ٩٥ / ٩٦ حوالي ١٧٦,٥٤ مليار جنيه بالأسعار الجارية ، كما يبلغ عدد السكان (الموجودين بالداخل حتى يتضاهى مع مجتمع البحث الذي لم يمتد للسكان الموجودين بالخارج) نحو ٥٨,٢٠٤ مليون نسمة ٠ وقد وصل الاستهلاك العائلى فى ١٩٩١/٩٠ ، إلي حوالي ٨٩ مليار جنيه ، في الوقت الذي بلغ فيه عدد السكان بالداخل نحو ٥٢٥٥٩ مليون نسمة تقريباً.

إمكانية الاستعانة ببحوث العينة المطروحة:

يلاحظ من البيان السابق ما يلي :

١- أن حجم العينتين بالنسبة لحجم المجتمع الأصلي أقل من ٠,٢٪ و ٠,١٪ في ٩١/٩٠ ، ٩٦/٩٥ على التوالي ، مما يضع هاتين العينتين في عداد **العينات الصغيرة جداً** حتى ولو كانتا عشوائيتين وممثلتين ويعّرض جميع النتائج **في حالة التعميم** للخطأ فى تقدير معلمات المجتمع .

٢-أن عدد الأفراد قد انخفض من ٨٢١٠٩ فرد إلي ٧٣٩٣٩ فرد في عينة ٩٦/٩٥ وذلك بالنسبة لعينة ٩١/٩٠ أي مقدار ١٠,٠٪ خلال الفترة ، في الوقت الذي زاد فيه عدد السكان في المجتمع بمقدار ١٠,٧٪ خلال نفس الفترة .

٣-أن متوسط إنفاق الفرد في السنة لا يتجاوز ٨٩٢ جنيه ، ١٣٠٣ جنيه في البحثين على التوالي ، في حين يبلغ هذا المتوسط حوالي ١٦٩٠ جنيه ، ٣٠٣٣ جنيه في المجتمعين الأصليين لسنتي المقارنة ، أي أنه في البحثين لا يتعدى ٥٢,٨٪ ، ٤٣٪ من المتوسط نتيجة المتابعة الفعلية لتقديرات الاستهلاك النهائي للعائلات في وزارة التخطيط من تقارير المتابعة النهائية .

٤-أن معدل نمو متوسط إنفاق الفرد في السنة يبلغ في البحثين حوالي ٧,٩٪ ، بينما يبلغ هذا المعدل ٥ر١٢٪ تقريباً في المتابعة ، وذلك بالأسعار الجارية في كل من السنتين، علماً بأن معدل النمو بالجاري يتضمن في الحقيقة معدلي التضخم والنمو الفعلي ، فكم يكون نصيب كل من التضخم والنمو الفعلي من ٧,٩٪ الذي توضحه مؤشرات العينتين .

٥-أن جوهرياً هيكل الأفراد في العينتين يختلف جوهريا بالنسبة للحضر والريف ، كما تختلف العينتان جوهرياً كذلك عن هيكل الأفراد في المجتمع الكبير .

٦-أن احتاج الأمر يحتاج إلي اقتراح من وزارة التخطيط إلي التعاون المشترك مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في تركيب عينة جديدة تكون أكبر حجماً وتمثيلاً لتلافي عيوب العينات المتناهية الصغر .

٧-أن الموافقة قد تمت بين الجهتين على إجراء بحث جديد بعينة حجمها ٥٠٠٠٠ أسرة معيشية عن عام ٢٠٠٠/٩٩ ومقارنتها بنتائج البحث السابق إجراؤه عام ٩٦/٩٥ والذي كان على عينة حجمها ١٥٠٩٠ أسرة فقط .

٨-أنه قد تم التوصل إلي نتائج هذا العمل عن حوالي ٤٨ ألف أسرة والجهاز في سبيل نشر تلك النتائج .

ولكن إذا جاز عمل مثل هذه المقارنة بين نتائج بحوث العينات ونتائج بحوث مجتمعاتها الأصلية ، فإن القصد هو التعامل مع العينات ، في غيبة التعدادات ، نظراً لوفرة البيانات والعلاقات التي تبرزها العينات عموماً ، وخصوصاً العلاقات النسبية ، داخل كل عينة على حدة ، وهو ما يطلق عليه العلاقات الهيكلية ، وأخيراً دراسة مدى التطور في هذه العلاقات بين عينة في سنة ما وعينة أخرى في سنة لاحقة بما تحمله الأخيرة من علاقات ، تختلف بالضرورة تبعاً لسنة التطور في السلوك الإنساني ، أمام تطور دخله كل ذلك تبعاً للعلاقة المؤكدة بين التطور في الدخل ، الذي يتبعها التطور في الاستهلاك (حجماً ومعدلاً ونسبة) ، وهو غاية ما يراد من استخدام العينات ، صغيرة كانت أو كبيرة ، ما دامت هذه العينات بالضرورة ممثلة وغير متحيزة أي عشوائية ، ولكنها ليست بديلاً للتعداد الشامل الذي يجريه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، على فترات أكثر تباعدا ، من فترات بحوث العينات

قراءة في أرقام وأدبيات التشابك
في الطريقة المصرية ونظام SNA 93

تؤدي القراءة فى وصف وحجم الصفقات المتبادلة فى اقتصاد معين إلي استخلاص الدلالات والحصول على حسابات النتيجة النهائية ، والتعرف على كيفية حدوث التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الدولة موضع التحليل ٠ وقد يحدث اختلاف فى منهج التحليل أو فى طرق العرض مما يؤدى إلى ضرورة اختلاف الطريقة المصرية التى كانت تتبع فى بناء الحسابات القومية ونظام الأمم المتحدة للحسابات القومية SNA 93 في ميدان التشابك الاقتصادي ٠

ويرى الباحث أن الأمر لا يحتاج إلي تبرير ما توصل اليه من ملاحظات، وبذلك يقتصر الأمر فى هذا الجزء علي مجرد سرد للملاحظات التى توصل اليخا نتيجة للمقارنة بين الجدول الخاص بالاقتصاد المصري ، وذلك التمرين الوارد في نظام الأمم المتحدة SNA 93 ٠ وتغطى الملاحظات كلا من الاختلاف أو التوافق المنهجى بين الطريقتين ، وذلك على الوجه التالى :

أولاً - ملاحظات عن الاختلاف المنهجي :

١- في الجدول المصري يسود مبدأ التسعير في المبادلات وتكاليف الإنتاج بسعر المنتج أو سعر المشترى وهو سعر التكلفة مضافاً إليه الضرائب غير المباشرة مطروحاً منه الإعانات على المنتج للوصول إلي ما يلى :

أ- مساواة جانبي التوازن بين العرض والطلب، أو بين الموارد والاستخدامات، لأن المشترى يهمه ما دفعه فعلاً مقابل انتفاعه بالسلعة أو الخدمة ، بصرف النظر عما تحتويه القيمة من تكلفة البائع والضريبة التي تحصلها الدولة أو الإعانة التي تساهم بها.

ب- تظهر الضرائب عند المشتري ، وفي عمود تكاليفه ، معبرة عن المعادلة الهندسية بين التكاليف والإنتاج.

جـ- عند استخراج مصفوفة المعاملات الفنية ، يطمئن الباحث على التكاليف الفعلية ، وبالتالي يستخدم المعادلات الخطية في حل النموذج بأمان ، حتى لو احتوت القيم ومن ثم المعاملات على تكلفة ما اشتراه المنتج وإن تضمنت ضريبة الكربون عى سبيل المثال التي تبلغ مثلي سعر الوقود من باب مصنع التكرير.

٢- يحسب من جداول SNA 93 فإن الجزء الأكبر منها محسوب بالأسعار الأساسية قبل الضريبة والدعم (الفقرة ٥٧/١٥ من نظام ١٩٩٣، الفصل الخامس عشر صـ٣٤٩) ولإجراء انتوازن يستخدم في بنود التعديل (خارج الجدول)، يستخدم التقييم بسعر المشترى أو بسعر المنتج ليحصل على الضريبة والإعانة.

٣- يستبعد الجدول المصري الحكومة كمنتج ، ولذلك ليس لها سطر وعمود في المربع الأول الخاص بـ ٣٢ نشاط إنتاجي ، لأسباب تم عرضها في مقام آخر في هذه الدراسة ، ولكن لها قائمة أو عمود في الطلب النهائي فقط ، يتضمن المستلزمات السلعية والخدمية ،التي تحتاجها الحكومة لأداء خدماتها . وما

زالت الحكمة من هذا التطبيق قائمة ، حيث لا يمكـن لأي بـاحث أن يتقـدم بأي اقتراح بموجبه يمكن تخصيص تدفقات في أعمدة الأنشطة كتكاليف علـى أي نشاط أن يدفعها مقابل الحصول على الأمن والدفاع والخارجيـة والرياسـة ومجلس الشورى والشعب والمجالس القومية المتخصصة ...

٣- وبالإطلاع على جـداول SNA 93 ، لوحـظ أن الحكومـة دخلـت قسـراً مجـال الإنتاج بمبيعات هي الصفر في أعمدة الجدول العشرة إلا رقم وحيد ، ومقداره (١ وحدة قيمة) في العمود رقم ٩ الخاص بالخدمات المجتمعية والاجتماعيـة الشخصية في مربع الاستهلاك الوسيط . وفي مربع الطلب النـهائي أستحوزت الحكومـة علـى (١٥٦ وحـدة قيمـة) ، أي مـا يقـرب مـن ٩٣٪ مـن جملـة إنتاجها البالغ (١٦٨ وحدة قيمـة) ، والبـاقي وهـو (١١ وحـدة قيمـة) تم توزيعها على الأسر المعيشية (٦ وحدة قيمة) والهيئـات الـتي لا تـهدف إلي الربح حصلت على (٢ وحدة قيمة) و (٣ وحـدة قيمـة) حازهـا اسـتهلاك الأفراد. مما يفسر عذر الجدول المصري في عدم قبول الحكومة كمنتج.

٤- في الجـدول المصـري ، يظـهر جـزء ممـا يدفعـه السياح أمـام قطـاع المطـاعم والفنادق ، كما يظهر الجزء الباقي أمام أنشطة النقل والمواصـلات والاتصـالات والسلع الزراعية والصناعيـة والخدمـات الثقافيـة والترويحيـة ، كـل ذلـك في صادرات الطلب النـهائي حسـب الملحوظـة دائمـة الظـهور في أسـفل جـداول الموارد والاستخدامات والتي تقول " الفرق بين الصادرات وإيرادات الصادرات في ميزان المدفوعات تظهر في القطاعات الأخـرى" أنظـر الخطـط المصريـة منـذ ١٩٨٦ وحتى الآن.

٥- وفي جداول SNA 93 ، يظهر (خارج الجدول في بنود التعديلات ، وأمام سطر مشتريات غير المقيمين المباشرة من السوق المحلي) وتحت الصادرات خارج الجدول مبلغ (٢٩ وحدة قيمة منها ٢٠ وحدة مشتريات سلعية ، ٩ وحدة قيمة مشتريات خدمات) وفي النهاية أضيفت تحت عمود الصادرات خارج الجدول وذلك يعني أنه تمت تعلية قيمة الصادرات الكلية بهذه القيمة ، علما بأن الصادرات داخل الجدول سواء كانت سلعية أو خدمية وتبلغ قيمتها (٥٠٠ وحدة قيمة) تظهر واضحة أمام القطاعات المصدرة وتصير ٥٢٩ في جملتها : جزء كبير منها أمام القطاعات والباقي أمام سطر التعديلات خارج الجدول دونما التعرف على نوعية السلع والخدمات المشتراة بمعرفة غير المقيمين من السوق المحلي.

٦- التشييد في الجدول المصري : تشتري القطاعات نصيبها في الصيانة التي يتولاها قطاع التشييد والباقي يكون من نصيب تكوين رأس المال الثابت وتقع ضمن تكاليف هذا القطاع نصيب له وزنه من الصناعات الاستخراجية من الرمل والزلط والطين والأحجار والطفل والرخام والجرانيت والبازلت.... .

٧- بينما يظهر قطاع التشييد في جدول SNA 93 في معظمه على شكل ما يظهر في الجداول المصرية ، يوجد مبلغ (٢٣وحدة نقدية) تحت عمود التغير في المخزون ولعله أعمال تحت التنفيذ ، لكن هناك ملحوظة يراد عن مدى دقتها التحري والاستفسار عنها ، وهي وجود مبلغ (٦ وحدة نقدية) تحت عمود الصادرات السلعية في الطلب النهائي ، ولو أن مختلف أنواع الإنتاج في التشييد غير قابلة للنقل والتصدير حتى لو كانت حصة الشريك الأجنبي في

هذا الإنتاج، وإذا كانت كذلك فإنها تعامل معاملة الحقوق والالتزامات في ميزان المدفوعات على أنها عوائد استثمار مدفوعة للشريك الأجنبي. وأخيرًا لوحظ أن جدول SNA 93 لا يتضمن في تكاليفه حبة رمل واحدة أو زلط وبدونهما لا يتم عمل الخرسانات ، الخلية الثانية في عمود خمسة.

ثانياً - ملاحظات عن التوافق المنهجي:

الجدول المصري ٣٢×٣٢ يحتوي على أرقام مبدئية عن عام ٩٦/٩٥ بالأسعار الجارية ، مع الفصل بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية ، ونجد أن جدول SNA93 عبارة عن ١٠ × ١٠فقط ، متماثل مع الأول من حيث الفصل بين المنتجات المستوردة والمحلية . وليس هنالك خلاف في مبادئ التسعير في الجدولين ، حيث يتضمنان سعر التكلفة أو سعر الأساس مضافا إليه صافي الضرائب غير المباشرة (الضرائب على المنتج – الإعانات على نفس المنتج) للحصول على سعر المنتج الذي يدفعه المشتري عند باب المصنع ، والسعر الأول هو Basic Price or Factor Cost والثاني هو Purchaser Price or Producer Price كما يتضمن الجدولان سطرين في كل منهما عن خدمتي النقل والتجارة أو هوامش التجارة والنقل المتعلقة بإيصال المنتج (المشتريات) إلي باب المستخدم الوسيط أو النهائي ، كما يتطابق الجدولان من حيث المبدأ كذلك في منهج بنائهما على ما يلى :

-استخدام نموذج ليونتيف المربع المتماثل المتوازن في معادلاته وعلاقاته التي يتم تبادل القيم فيها دون أن يؤثر على سلامتها. where a design of equations or relations, whose terms can be interchanged without affecting its validity.

- اعتمادهما علـى موازيـن السـلع والخدمـات ، حيـث تـؤدي تلـك الموازيـن دورًا أساسياً وهاماً جدًا[٢١] في بناء جداول المدخـلات والمخرجـات في نظـام SNA 93 1993 ، وفي التجربـة المصريـة منـذ عـام ١٩٨٦. وذلك لأن مـيزان السـلعة أو الخدمة يعرض الموارد فيهما من الإنتاج المحلي والواردات ويعرض اسـتخداماتها في الاسـتهلاك الوسـيط والاسـتهلاك النـهائي وتكويـن رأس المـال والصـادرات والنقص أو الزيادة في المخزون من السلعة ، وبدمج حسابي الإنتاج وتوليد الدخل أيضاً ، عندئـذٍ نحصـل في النظـام لعـام ١٩٩٣ و(التجربـة المصريـة ١٩٨٦ قبـل النظام بحوالي سبع سنوات) على إطار محاسبي إجمالي (من تفاصيل الموازين) وذلك لتصوير مجال الإنتاج بعمل جداول عرض واستخدام متكاملة .
- يجمع الجدولان السلع والخدمات المتجانسـة علـى أسـاس النشـاط وليـس علـى أساس الوحدات القائمة بالإنتاج حيث تنتج الوحدة سلة مختلفـة مـن السـلع أو الخدمات غير المتجانسة ، فضلاً عما يمكـن أن يصـاحب عمليـة الإنتـاج داخـل الوحدة ذاتها منتجات عارضة أو ثانوية .
- باستخدام مقلوب المصفوفة في حل النموذج واختبار التوازن عند التنبؤ بمستويات الإنتاج الكفيلة بتحقيق الطلب النهائي المسـتهدف ، يتـم في النظـامين الاعتمـاد على مصفوفة المعاملات الفنية ، وتعديلها ، بما يستهدف مـن تغـير في أسـاليب الإنتاج المرتقبة لسنة التنبؤ . أي أنهما يستخدمان مصفوفة المعاملات التخطيطية وليست المصفوفة الإحصائية التي تعكس واقع ما تم فقط .

- ونعرض فيما يلي حسابات النتيجة النهائية وهي محصلة أرقام التبادل الاقتصادي التفصيلية من واقع جدولي المدخلات والمخرجات المرفقين لكل من الاقتصاد المصري ١٩٩٦/٩٥ وجدول ألـSNA:

جدول رقم (١٠) الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد في الجدول المصري وجداول SNA 93

البيان	الجدول	
	المصري	ألـSNA
الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس	-	١٧٢١
صافي الضرائب غير المباشرة	١٥,٢	١٣٣
الناتج المحلي الإجمالي بسعر المنتج	٢٠١,٤	١٨٥٤
الواردات سيف	-	٤٩٩
الواردات سيف + الرسوم	٦٨,٣	-
إجمالي الموارد بسعر المنتج	٢٦٩,٧	٢٣٥٣
الاستهلاك النهائي:		
الاستهلاك العائلي	١٧٥	١٢٣١
الاستهلاك الحكومي العام	٦,٧	١٦٨
جملة الاستهلاك النهائي	١٨١,٧	١٣٩٩
التكوين الرأسمالي:		
الاستثمار الثابت	٤١,١	٣٧٦
التغير في المخزون	١,٣	٣٨
جملة التكوين الرأسمالي	٤٢,٤	٤١٤
الصادرات من السلع والخدمات	٤٥.٦	٥٤٠
إجمالي الاستخدامات بسعر المنتج	٢٦٩,٧	٢٣٥٣

THE 1/0 TABLE (32×32) FOR THE EGYPTIAN ECONOMY
1995/96
PRELIMINARY ESTIMATES
(CURRENT PRICES)

S_N	SECTORS	01	02	03	04	05
01	STAPLE FOOD	548495	5526000	2031000	0	0
02	NON_STAPLE FOOD	400256	93925	0	0	0
03	GINNING,PRESSING	43154	0	0	0	0
04	MINNING & QUARYING	0	0	0	23607	12750
05	CRUDE OIL	0	0	0	0	110000
06	FOOD PROCESSING IND.	0	1821225	0	0	30000
07	BEVERAGE IND.	0	0	0	0	5300
08	TOBACCO	0	0	0	0	0
09	SPINNING & WEAVING IND.	711013	560	17980	0	0
10	FINAL WEARIND.	0	0	0	0	50625
11	WOOD& WOOD PROD.	0	0	0	3000	11300
12	PAPER & PAPER IND.	1283	2500	1600	2000	6280
13	PUBLISHING & PRINTING IND.	4620	820	1690	6300	3768
14	LEATHER&LEATHER IND.	0	0	0	0	5700
15	RUBBER&RUBBER PROD.	1027	290	8878	1800	9420
16	CHEMICAL IND.	1240048	20200	0	9800	53000
17	PRODUCTS OIL	245340	33985	105500	37000	110000
18	COAL REFINING PROD	0	0	0	750	0
19	NON_ METALLIIC IND.	15400	0	0	1200	20860
20	BASIC METALLIC IND.	5278	15000	6000	5460	100000
21	METALLIC PRODUCTS	19854	2300	2790	1540	90802
22	NON_ ELECTRIC MACHINES	5989	18	759	6765	31960
23	ELECTRIC MACHINES	299	92	1946	4700	110624
24	MEANS OF TRANSPORTS	2139	87000	213	3450	26130
25	MISCELLANEOUS IND.	2042	0	215	200	35192
26	ELECTRICITY	166673	66742	83378	9500	43000
27	CONSTRUCTION	40791	1100	1020	925	17000
28	TRANS, COMM.	39451	23000	2064	6500	310000
29	TRADE,FINNANCE, INSURANCE	582412	31656	499424	32000	173306
30	HOTELS & RESTAURANTS	3294	2000	0	2	0
31	HOUSING	2721	500	4663	2000	24000
32	PERSONAL SERVICES,OTHERS	13946	9800	35730	3308	76900
33	**DOM_CON**	**3455527**	**7738713**	**2804850**	**161807**	**1467917**
34	IMP_CON	1158473	99287	157015	39393	933083
35	TOT_CON	4614000	7838000	2961865	201200	2401000
36	VAL_ADD	30608000	6360000	68300	389700	11884000
37	**PRODUCTION**	**35222000**	**14198000**	**3030165**	**590900**	**14285000**

Source: Ministry of Planning, Cairo.

THE 1/O TABLE (32×32) FOR THE EGYPTIAN ECONOMY
1995/96
PRELIMINARY ESTIMATES
(CURRENT PRICES)

S_N	SECTORS	06	07	08	09	10
01	STAPLE FOOD	10111275	67621	0	24150	0
02	NON_STAPLE FOOD	2981974	0	0	22277	0
03	GINNING,PRESSING	235490	0	0	2144971	0
04	MINNING & QUARYING	14393	0	0	0	0
05	CRUDE OIL	91557	0	0	35920	0
06	FOOD PROCESSING IND.	394835	104658	2611	26560	0
07	BEVERAGE IND.	0	9573	0	0	0
08	TOBACCO	0	0	0	0	0
09	SPINNING & WEAVING IND.	48754	0	0	2304944	2228374
10	FINAL WEARIND.	63026	19943	0	0	0
11	WOOD& WOOD PROD.	3793	3813	0	202	107
12	PAPER & PAPER IND.	75824	4115	37020	29052	23965
13	PUBLISHING & PRINTING IND.	16492	2654	4000	30421	10056
14	LEATHER&LEATHER IND.	4131	0	0	0	372689
15	RUBBER&RUBBER PROD.	8402	2872	2061	15906	2515
16	CHEMICAL IND.	10601	4723	3167	110857	466319
17	PRODUCTS OIL	382663	7235	1714	143839	1542
18	COAL REFINING PROD	0	0	0	1496	0
19	NON_ METALLIIC IND.	4714	16559	0	11961	0
20	BASIC METALLIC IND.	12550	1793	3537	43916	37223
21	METALLIC PRODUCTS	75160	12560	30400	90820	50132
22	NON_ ELECTRIC MACHINES	16131	6803	4662	10097	48515
23	ELECTRIC MACHINES	9014	8324	6135	36627	39530
24	MEANS OF TRANSPORTS	1723	3923	2614	6361	1260
25	MISCELLANEOUS IND.	1724	0	0	2320	32991
26	ELECTRICITY	400498	3989	7000	179800	340115
27	CONSTRUCTION	26018	13989	5336	28335	16727
28	TRANS, COMM.	41751	7180	8423	66456	44642
29	TRADE,FINNANCE, INSURANCE	540565	65803	45053	1019691	686584
30	HOTELS & RESTAURANTS	474	0	0	9	0
31	HOUSING	17715	17604	780	18140	18408
32	PERSONAL SERVICES,OTHERS	78948	8639	1800	391800	1035971
33	**DOM_CON**	**15670197**	**394373**	**166315**	**6796928**	**5457663**
34	IMP_CON	7684803	256526	921785	1413172	2342637
35	TOT_CON	23355000	650900	1088100	8210100	7800300
36	VAL_ADD	4451900	1092300	2487800	5650100	6649300
37	**PRODUCTION**	**27806900**	**1743200**	**3575900**	**13860200**	**14449600**

THE I/O TABLE (32×32) FOR THE EGYPTIAN ECONOMY
1995/96
PRELIMINARY ESTIMATES
(CURRENT PRICES)

S_N	SECTORS	11	12	13	14	15
01	STAPLE FOOD	56783	6942	0	0	0
02	NON_STAPLE FOOD	0	0	0	0	0
03	GINNING,PRESSING	0	0	0	0	0
04	MINNING & QUARYING	0	838	0	10500	0
05	CRUDE OIL	0	0	48	0	0
06	FOOD PROCESSING IND.	1795	9863	0	34441	0
07	BEVERAGE IND.	0	0	0	0	0
08	TOBACCO	0	0	0	0	0
09	SPINNING & WEAVING IND.	21503	0	9862	27551	17445
10	FINAL WEARIND.	0	0	0	0	0
11	WOOD& WOOD PROD.	69	101	61	77	13
12	PAPER & PAPER IND.	1639	38563	188826	4351	918
13	PUBLISHING & PRINTING IND.	1481	3359	3177	2572	442
14	LEATHER&LEATHER IND.	11938	0	0	45808	170
15	RUBBER&RUBBER PROD.	1105	929	5300	4416	4941
16	CHEMICAL IND.	27426	31917	41727	29029	8013
17	PRODUCTS OIL	17967	4085	17769	2486	3649
18	COAL REFINING PROD	0	0	0	0	0
19	NON_ METALLIIC IND.	2106	17	0	74	0
20	BASIC METALLIC IND.	3270	2182	6200	3682	0
21	METALLIC PRODUCTS	31225	4529	6291	17090	48
22	NON_ ELECTRIC MACHINES	3850	6360	11967	8166	1493
23	ELECTRIC MACHINES	3474	5226	16727	4141	601
24	MEANS OF TRANSPORTS	208	1411	10600	1080	185
25	MISCELLANEOUS IND.	3595	423	8572	250	32
26	ELECTRICITY	35643	14836	129230	1020	866
27	CONSTRUCTION	3548	620	9583	475	82
28	TRANS, COMM.	13390	2685	17973	6335	1087
29	TRADE,FINNANCE, INSURANCE	50215	61572	370144	82532	10733
30	HOTELS & RESTAURANTS	0	1	3	0	1
31	HOUSING	1241	2604	922	4320	836
32	PERSONAL SERVICES,OTHERS	38772	11176	4173	12670	2174
33	**DOM_CON**	**332243**	**210240**	**859175**	**303066**	**53728**
34	IMP_CON	1417357	390560	834025	170134	185672
35	TOT_CON	1749600	600800	1693200	473200	239400
36	VAL_ADD	1455400	580200	1119800	537800	219400
37	**PRODUCTION**	**3205000**	**1181000**	**2813000**	**1011000**	**458800**

THE 1/0 TABLE (32×32) FOR THE EGYPTIAN ECONOMY
1995/96
PRELIMINARY ESTIMATES
(CURRENT PRICES)

S_N	SECTORS	16	17	18	19	20
01	STAPLE FOOD	55660	0	0	0	0
02	NON_STAPLE FOOD	0	0	0	0	0
03	GINNING,PRESSING	0	0	0	0	0
04	MINNING & QUARYING	33299	789	4530	42110	10983
05	CRUDE OIL	164489	5886057	0	48753	99407
06	FOOD PROCESSING IND.	80023	2769	0	0	0
07	BEVERAGE IND.	0	0	0	0	0
08	TOBACCO	0	0	0	0	0
09	SPINNING & WEAVING IND.	0	0	1786	0	0
10	FINAL WEARIND.	66405	1846	2350	24219	42000
11	WOOD& WOOD PROD.	412	1292	9	409	657
12	PAPER & PAPER IND.	49906	923	1563	60278	5066
13	PUBLISHING & PRINTING IND.	11157	5538	298	8719	19400
14	LEATHER&LEATHER IND.	1682	0	0	0	0
15	RUBBER&RUBBER PROD.	16161	923	1300	8719	2338
16	CHEMICAL IND.	725975	36920	8566	127703	35000
17	PRODUCTS OIL	215000	84600	7841	124850	278436
18	COAL REFINING PROD	20089	0	0	2	400179
19	NON_ METALLIIC IND.	100000	923	0	19340	16505
20	BASIC METALLIC IND.	78782	3692	7160	18475	1440000
21	METALLIC PRODUCTS	90210	8307	7000	36641	63836
22	NON_ ELECTRIC MACHINES	20162	6767	2493	9930	17434
23	ELECTRIC MACHINES	62950	6306	990	40365	24861
24	MEANS OF TRANSPORTS	4685	5169	125	2	11600
25	MISCELLANEOUS IND.	3353	16614	1563	1200	45584
26	ELECTRICITY	281164	70000	11015	260313	630943
27	CONSTRUCTION	33470	2000	555	20182	28000
28	TRANS, COMM.	27480	22000	734	32292	10767
29	TRADE,FINNANCE, INSURANCE	421148	34019	2317	217130	677159
30	HOTELS & RESTAURANTS	11	38	1	2	2
31	HOUSING	17750	1000	3840	484	16575
32	PERSONAL SERVICES,OTHERS	54960	1000	1469	12109	143303
33	**DOM_CON**	**2636383**	**6199492**	**88800**	**1114227**	**4020035**
34	IMP_CON	2532317	51508	410000	1438773	1358665
35	TOT_CON	5168700	6251000	498800	2553000	5378700
36	VAL_ADD	2984100	4366000	228200	5005000	3279700
37	**PRODUCTION**	8152800	10617000	727000	7558000	8658400

THE I/O TABLE (32×32) FOR EGYPTIAN ECONOMY
1995/96
PRELIMINARY ESTIMATES
(CURRENT PRICES)

S_N	SECTORS	21	22	23	24	25
01	STAPLE FOOD	0	0	0	2928	0
02	NON_STAPLE FOOD	0	0	0	0	0
03	GINNING,PRESSING	0	0	0	0	0
04	MINNING & QUARYING	1013	0	0	0	0
05	CRUDE OIL	0	0	0	0	0
06	FOOD PROCESSING IND.	0	0	0	0	0
07	BEVERAGE IND.	0	0	0	0	0
08	TOBACCO	0	0	0	0	0
09	SPINNING & WEAVING IND.	10843	0	4282	582	1764
10	FINAL WEARIND.	974	0	0	0	0
11	WOOD& WOOD PROD.	6900	10163	9255	22437	877
12	PAPER & PAPER IND.	6007	216	2289	1996	2805
13	PUBLISHING & PRINTING IND.	918	673	791	5131	432
14	LEATHER&LEATHER IND.	10739	1062	0	3542	2994
15	RUBBER&RUBBER PROD.	7226	405	6347	16516	753
16	CHEMICAL IND.	50000	2708	35303	35115	25000
17	PRODUCTS OIL	4462	1076	1582	9620	5660
18	COAL REFINING PROD	641	0	0	0	0
19	NON_ METALLIIC IND.	66814	0	46000	3543	9384
20	BASIC METALLIC IND.	195282	15935	108345	24216	68664
21	METALLIC PRODUCTS	21405	9090	60687	130292	47611
22	NON_ ELECTRIC MACHINES	2700	2375	1879	14839	542
23	ELECTRIC MACHINES	10952	5959	193000	14068	623
24	MEANS OF TRANSPORTS	755	98	526	26935	150
25	MISCELLANEOUS IND.	693	6335	300	10333	15000
26	ELECTRICITY	50610	8630	48828	14194	8572
27	CONSTRUCTION	348	172	238	4639	854
28	TRANS. COMM.	52029	2296	36825	3895	9974
29	TRADE,FINNANCE, INSURANCE	25219	5331	234158	121820	9356
30	HOTELS & RESTAURANTS	3	0	0	0	0
31	HOUSING	903	615	1305	2217	6019
32	PERSONAL SERVICES,OTHERS	5064	5618	35060	7018	10932
33	**DOM_CON**	**532500**	**78757**	**827000**	**475875**	**227966**
34	IMP_CON	700500	209443	1132000	1526725	398534
35	TOT_CON	1233000	288200	1959000	2002600	626500
36	VAL_ADD	950000	246800	1331900	1592700	545900
37	**PRODUCTION**	**2183000**	**535000**	**3290900**	**3595300**	1172400

THE I/O TABLE (32×32) FOR EGYPTIAN ECONOMY
1995/96
PRELIMINARY ESTIMATES
(CURRENT PRICES)

S_N	SECTORS	26	27	28	29	30
01	STAPLE FOOD	0	0	39486	0	171332
02	NON_STAPLE FOOD	0	0	69164	0	73620
03	GINNING,PRESSING	0	0	0	0	0
04	MINNING & QUARYING	0	267553	1176	0	3030
05	CRUDE OIL	778340	0	658	0	59363
06	FOOD PROCESSING IND.	0	0	300985	15449	743562
07	BEVERAGE IND.	0	0	249465	0	205925
08	TOBACCO	0	0	0	0	0
09	SPINNING & WEAVING IND.	0	28225	78734	39602	30868
10	FINAL WEARIND.	0	0	52233	9830	108524
11	WOOD& WOOD PROD.	900	512143	12522	500	0
12	PAPER & PAPER IND.	3800	5102	692	126823	4420
13	PUBLISHING & PRINTING IND.	11200	5354	22847	23382	4431
14	LEATHER&LEATHER IND.	0	0	0	0	5173
15	RUBBER&RUBBER PROD.	1566	6852	48556	1683	4277
16	CHEMICAL IND.	0	241832	2472	30325	23132
17	PRODUCTS OIL	395801	139459	2036180	11877	5533
18	COAL REFINING PROD	0	0	0	400	0
19	NON_ METALLIIC IND.	0	4829800	17935	0	40075
20	BASIC METALLIC IND.	26505	3051621	235163	30574	3873
21	METALLIC PRODUCTS	71650	98141	120135	15398	10508
22	NON_ ELECTRIC MACHINES	3800	1345	1594	105610	103
23	ELECTRIC MACHINES	256600	6718	111064	62211	21008
24	MEANS OF TRANSPORTS	12500	13430	352175	19879	3898
25	MISCELLANEOUS IND.	5800	5372	0	95884	803
26	ELECTRICITY	1300	21416	139611	572000	198690
27	CONSTRUCTION	64400	2936	204710	132000	65667
28	TRANS, COMM.	36400	3223	15685	2740000	58820
29	TRADE,FINNANCE, INSURANCE	231838	1282391	486505	598120	278545
30	HOTELS & RESTAURANTS	0	1	4	0	1
31	HOUSING	15100	4929	24158	31453	21770
32	PERSONAL SERVICES,OTHERS	34200	11957	159091	420000	16949
33	DOM_CON	1951700	10539800	4783000	10470000	2164000
34	IMP_CON	398300	3490200	2214000	4411000	608000
35	TOT_CON	2350000	14030000	6997000	14881000	2772000
36	VAL_ADD	4006400	11165700	21363000	45114000	3420300
37	PRODUCTION	6356400	25195700	28360000	59995000	6192300

THE 1/0 TABLE (32×32) FOR EGYPTIAN ECONOMY
1995/96
PRELIMINARY ESTIMATES
(CURRENT PRICES)

S_N	SECTORS	31	32	INT_CON	P_CON	G_CON
01	STAPLE FOOD	0	226887	18868560	14804466.2	294336
02	NON_STAPLE FOOD	0	71327	3712542	10213828	193704
03	GINNING,PRESSING	0	10013	2433629	244856	1680
04	MINNING & QUARYING	0	6330	432901	90000	999
05	CRUDE OIL	0	106309	7380901	79972	839
06	FOOD PROCESSING IND.	0	599663	4168439	22049063.9	573804
07	BEVERAGE IND.	0	0	470263	1236437	0
08	TOBACCO	0	0	0	3474900	0
09	SPINNING & WEAVING IND.	0	867110	5811782	6306112.85	37464
10	FINAL WEARIND.	0	603548	1045523	11317150.8	366828
11	WOOD& WOOD PROD.	0	10000	611012	2295978.65	34692
12	PAPER & PAPER IND.	0	160155	849979	43245.205	282998
13	PUBLISHING & PRINTING IND.	896	30664	243682	2065129.18	376992
14	LEATHER&LEATHER IND.	0	128818	594447	346976.842	3948
15	RUBBER&RUBBER PROD.	650	32039	226172	149385.601	36540
16	CHEMICAL IND.	7515	236766	3681158	2389196.34	699572
17	PRODUCTS OIL	2318	94881	4533950	2335339.95	202692
18	COAL REFINING PROD	0	732	424289	22399.6898	50002
19	NON_ METALLIIC IND.	0	39577	5262788	2041963.22	6300
20	BASIC METALLIC IND.	6663	27175	5588216	397947	30072
21	METALLIC PRODUCTS	17300	241903	1485756	350582	8064
22	NON_ ELECTRIC MACHINES	125	4234	359487	105008	9660
23	ELECTRIC MACHINES	5415	454461	1525013	1512898	32172
24	MEANS OF TRANSPORTS	1540	15068	616832	2491123	107352
25	MISCELLANEOUS IND.	0	350018	646409	206896	35620
26	ELECTRICITY	41235	318455	4159265	1598015	562120
27	CONSTRUCTION	221045	102163	1048923	0	910000
28	TRANS, COMM.	625	122955	3766936	12060703.1	275604
29	TRADE,FINNANCE, INSURANCE	5678	666448	14957172	35004992.9	535750
30	HOTELS & RESTAURANTS	0	11	5858	1161666	50556
31	HOUSING	3745	26129	294448	4589092	47460
32	PERSONAL SERVICES,OTHERS	650	464190	3109377	20525802.5	75180
33	**DOM_CON**	**315400**	6018030	98315707	**161511127**	**5873000**
34	IMP_CON	6600	1370970	40261458	**13445571**	**780000**
35	TOT_CON	322000	7389000	138577165	**174956698**	**6653000**
36	VAL_ADD	4609000	17647300	201410000		
37	**PRODUCTION**	4931000	25036300	339987165		

THE 1/0 TABLE (32×32) FOR EGYPTIAN ECONOMY
1995/96
PRELIMINARY ESTIMATES

(CURRENT PRICES) 000LE

S_N	SECTORS	EXPORTS	INV	C.STOCK	F_DEMAND	T_OUTPUT
01	STAPLE FOOD	642944	18416	593278	16353440	35222000
02	NON_STAPLE FOOD	38017	39909	0	10485458	14198000
03	GINNING,PRESSING	350000	0	0	596536	3030165
04	MINNING & QUARYING	67000	0	0	157999	590900
05	CRUDE OIL	6810588	12700	0	6904099	14285000
06	FOOD PROCESSING IND.	964200	61402	-10009	23638461	27806900
07	BEVERAGE IND.	36500	0	0	1272937	1743200
08	TOBACCO	101000	0	0	3575900	3575900
09	SPINNING & WEAVING IND.	1195651	21493	487697	8048418	13860200
10	FINAL WEARIND.	1581708	52170	86220	13404077	14449600
11	WOOD& WOOD PROD.	128300	135017	0	2593988	3205000
12	PAPER & PAPER IND.	38958	7982	-42162	331021	1181000
13	PUBLISHING & PRINTING IND.	38195	89002	0	2569318	2813000
14	LEATHER&LEATHER IND.	63801	1827	0	416553	1011000
15	RUBBER&RUBBER PROD.	43000	3702	0	232628	458800
16	CHEMICAL IND.	1241326	141548	0	4471642	8152800
17	PRODUCTS OIL	3509200	41688	-5870	6083050	10617000
18	COAL REFINING PROD	200000	4008	25501	302711	727000
19	NON_ METALLIC IND.	148715	98234	0	2295212	7558000
20	BASIC METALLIC IND.	987354	1235014	419797	3070184	8658400
21	METALLIC PRODUCTS	165366	173232	0	697244	2183000
22	NON_ ELECTRIC MACHINES	24300	110700	-74155	175513	535000
23	ELECTRIC MACHINES	55977	165740	0	1765887	3290900
24	MEANS OF TRANSPORTS	17800	687490	-325297	2978468	3595300
25	MISCELLANEOUS IND.	176745	106730	0	525991	1172400
26	ELECTRICITY	0	37000	0	2197135	6356400
27	CONSTRUCTION	0	23236777	0	24146777	25195700
28	TRANS, COMM.	11784100	472657	0	24593064	28360000
29	TRADE,FINNANCE, INSURANCE	8937264	559821	0	45037828	59995000
30	HOTELS & RESTAURANTS	4944220	0	0	6186442	6192300
31	HOUSING	0	0	0	4636552	4931000
32	PERSONAL SERVICES,OTHERS	1041000	284940	0	21926923	25036300
33	DOM_CON	45332329	27800000	1155000	241671458	339987165
34	IMP_CON	284871	13300000	185000	27995442	68256900
35	TOT_CON	45617200	41100000	1340000	269666900	408244065
36	VAL_ADD					
37	PRODUCTION					

Table 15.7. Input- output Symmetric Table basic prices- product by product with Imported Products Separated from Domestic Products

Intermediate Consumption of Industries
Homogeneous Units of Production

Uses products		Agric., Fishery, Forestry Products (0) (1)	Ores And minerals (1) (2)	Elec. Gas. Water (17-18) (3)	Manufac. turing (2-4) (4)	Construc. tion work. construc. tion, land (5) (5)	trade services, restaurants, hotels (6) (6)	Transport, Storage. Communi. Cation Services (7) (7)
Goods and services,(by CPC sections)								
Total uses								
1	Agriculture, forestry and fishery products (0)	3	0	6	37	0	3	1
2.	Ores and minerals (1)	1	3	8	21	0	0	0
3.	Electricity gas and water (17-18)	2	2	8	83	1	5	3
4.	Manufacturing (2-4)	28	10	41	489	68	32	18
5.	Construction work and construction, land (5)	1	2	0	7	5	2	1
6.	Trade services, restaurant and hotel services (6)	3	1	5	37	4	5	4
7.	Transport, storage and communication services (7)	2	1	2	22	4	9	11
8.	Business services (8)	3	2	9	102	18	19	14
9.	Community, social and pers. Serv. exc. pub. adm. (9)	1	0	1	7	1	1	1
10.	Pubic administration (91)	0	0	0	0	0	0	0
11.	Adjustment: Direct purchases in domestic market by non-residents							
12.	Imports	0	0	10	203	10	10	3
13.	Total uses at basic prices	44	21	90	1008	111	86	56
14.	Taxes less subsidies on products	1	0	3	35	4	2	0
15.	Total uses at purchaser's prices	45	21	93	1043	115	88	56
16.	Total gross value added/GDP	**42**	**20**	**61**	**671**	**129**	**77**	**40**
17.	Compensation of employees	9	14	37	305	57	37	17
18.	Taxes subsidies on production and imports	-2	-1	4	40	5	0	-4
19.	Taxes on products	0	0	0	0	0	0	0
20.	Subsidies on products	0	0	0	0	0	0	0
21.	Other taxes less subsidies linked to production	-2	-1	4	40	5	0	-4
22.	Mixed income, net	14	0	4	226	35	29	6
23.	Operating surplus, net	10	4	9	25	20	-2	9
24.	Consumption of fixed capital	11	3	7	75	12	13	12
25.	Mixed income, gross	15	0	4	229	36	32	8
26.	Operating surplus, gross	20	7	16	97	31	8	19
27.	Output of products at basic prices	**87**	**41**	**154**	**1714**	**244**	**165**	**96**

Source: SNA, Chapt. XV,P. 376 - 377.

Table 15.7. Input- output symmetric table basic prices- product by product with imported products separated from domestic products

Intermediate consumption of industries
Homogeneous units of production

Uses products		Business Services (8) (8)	Comm social personal services (9) (9)	public admin defence Other Pubic services (91) (10)	total industry (11)	Final consumption expenditure: Sub-total (12)	Households (13)	NPISHS individua (14)
Goods and services,(by CPC sections)								
Total uses								
1	Agriculture, forestry and fishery products (0)	6	2	2	60	17	15	0
2.	Ores and minerals (1)	1	0		34	2	2	0
3.	Electricity gas and water (17-18)	5	5	4	118	35	35	0
4.	Manufacturing (2-4)	59	47	33	825	407	404	0
5.	Construction work and construction. land (5)	6	9	7	40	3	3	0
6.	Trade services, restaurant and hotel services (6)	5	2	6	72	38	38	0
7.	Transport, storage and communication services (7)	5	3	4	63	6	6	0
8.	Business services (8)	52	31	32	282	253	253	0
9.	Community, social and pers. Serv. exc. pub. adm. (9)	20	39	29	100	262	44	14
10.	Pubic administration (91)	0	1		1	167	6	2
11.	Adjustment: Direct purchases in domestic market by non-residents					-29	-29	
12.	Imports	6	0	0	242	183	183	0
13.	Total uses at basic prices	165	139	117	1837	1344	960	16
14.	Taxes less subsidies on products	0	0	1	46	55	55	0
15.	Total uses at purchaser's prices	165	139	118	1883	1399	1015	16
16.	Total gross value added/GDP	404	227	50	1721			
17.	Compensation of employees	95	152	39	762			
18.	Taxes subsidies on production and imports	12	3	1	58			
19.	Taxes on products	0	0	0	0			
20.	Subsidies on products	0	0	0	0			
21.	Other taxes less subsidies linked to production	12	3	1	58			
22.	Mixed income, net	103	15	0	432			
23.	Operating surplus, net	135	37	0	247			
24.	Consumption of fixed capital	59	20	10	222			
25.	Mixed income, gross	103	15	0	442			
26.	Operating surplus, gross	194	57	10	459			
27.	Output of products at basic prices	569	366	168	3604			

Table 15.7. Input- output symmetric table basic prices- product by product with imported products separated from domestic products

Uses products		F. Consumpt. Exp.				Gross capital formation		
		General govemment						
		Sub-total (15)	Collec-tive (16	Indivi-dual (17)	Sub-total (18)	Gross fixed capital Forma-tion (19)	Changes In Inven-tories (20)	Acquisition less disposals Of valuables (21)
Goods and services,(by CPC sections)								
Total uses								
1	Agriculture, forestry and fishery products (0)	2	0	2	3	2	1	
2.	Ores and minerals (1)	0	0	0	-1		-1	
3.	Electricity gas and water (17-18)	0	0	0	0		0	
4.	Manufacturing (2-4)	3	0	3	86	81	5	0
5.	Construction work and construction, land (5)	0	0	0	195	172	23	
6.	Trade services, restaurant and hotel services (6)	0	0	0	3	3	0	0
7.	Transport, storage and communication services (7)	0	0	0	0	0	0	0
8.	Business services (8)	0	0	0	23	23	0	
9.	Community, social and pers. Serv. exc. pub. adm. (9)	204	0	204	0	0	0	
10.	Pubic administration (91)	159	156	3	0		0	
11.	Adjustment: Direct purchases in domestic market by non-residents							
12.	Imports	0	0	0	84	74	0	10
13.	Total uses at basic prices	368	156	212	393	355	28	10
14.	Taxes less subsidies on products	0	0	0	21	21	0	0
15.	Total uses at purchaser's prices	368	156	212	414	376	28	10
16.	Total gross value added/GDP							
17.	Compensation of employees							
18.	Taxes subsidies on production and imports							
19.	Taxes on products							
20.	Subsidies on products							
21.	Other taxes less subsidies linked to production							
22.	Mixed income, net							
23.	Operating surplus, net							
24.	Consumption of fixed capital							
25.	Mixed income, gross							
26.	Operating surplus, gross							
27.	Output of products at basic prices							

Table 15.7. Input- output symmetric table basic prices- product by product with imported products separated from domestic products

Uses products		Exports Goods (22)	Exports Services (23)	C.I.f./ f.o.b. adjust-ment (24)	Output Of Products (25)	Taxes Less Subsidies On Products (26)	*total* Economy (27)
Goods and services,(by CPC sections)							
Total uses							
1	Agriculture, forestry and fishery products (0)	7			87		87
2.	Ores and minerals (1)	6			41		41
3.	*Electricity gas and water (17-18)*	*1*			*154*		*154*
4.	Manufacturing (2-4)	396			1714		1714
5.	Construction work and construction, land (5)	6			244		244
6.	Trade services, restaurant and hotel services (6)	14	38		165		165
7.	Transport, storage and communication services (7)	2	19	6	96		96
8.	Business services (8)		7	4	*569*		*569*
9.	Community, social and pers. Serv. exc. pub. adm. (9)		4		**366**		**366**
10.	*Pubic administration (91)*		0		168		168
11.	Adjustment: Direct purchases in domestic *market by non-residents*	*20*	*9*		*0*		
12.	Imports			-10	499		499
13.	Total uses at basic prices	452	77	0	3604		4103
14.	Taxes less subsidies on products	10	1		133		133
15.	Total uses at purchaser's prices	462	78	0	3737		4236
16.	*Total gross value added/GDP*					*133*	*1854*
17.	Compensation of employees						762
18.	Taxes subsidies on production and imports						*58*
19.	Taxes on products					141	141
20.	Subsidies on products					*-8*	*-8*
21.	Other taxes less subsidies linked to production						58
22.	*Mixed income, net*						432
23.	Operating surplus, net						247
24.	Consumption of fixed capital						222
25.	Mixed income, gross						442
26.	Operating surplus, gross						459
27.	Output of products at basic prices						

المراجع

أ- دراسة العوامل التي حكمت اختيار المشروعات في الخطط المصرية - مقدمة لمنظمة العمل الدولية ، **أحمد محمد على نصير و محمود إبراهيم صالح** ، سبتمبر ١٩٨٠.

ب- التخطيط في ظل اقتصاد السوق - **أ.د.محمد محمود الإمام** - الأهرام الاقتصادي - العدد ١٥٠٦ في ١٩٩٧/١١/١٧.

١- Hand Book of Input-Output Table Compilation and Analysis, Draft, The U.N. Statistical Division , 7 November 1996.

٢- SNA, 1993, Chapt, XV, 15,3 15,174

٣- التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية - **أ.د.محمد محمود الإمام** - جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالية - ١٩٦٢-القاهرة.

٤- المرحلة الأولى بدأت في عام ١٩٨٦، ٣٢×٣٢ ، والمرحلة الثانية يوليو عام٢٠٠٠، ٤٨×٤٨.

٥- شركة البتروكيماويات المصرية وشركة سيدي كرير - الجزء الثالث - تطوير بناء مصفوفات العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات - قطاع المتابعة والموازنات التخطيطية - وزارة التخطيط ، القاهرة - يوليو عام ٢٠٠٠.

٦- مشروع دراسة التشابك الاقتصادي المصري لسنة ١٩٨٢/٨١-أحمد محمد على نصير- يناير ١٩٨٣ - وزارة التخطيط - القاهرة .

٧- نفس المرجع رقم (١) أعلاه.

٨- النظام المحاسبي الموحد المصري الصادر في عام ١٩٦٦. القاهرة .

٩- Input-Output Tables AND Analysis, Studies in Methods, Series F No 14, Rev. l, U.N., Newyork, 1973, Annex II, Table l.

١٠-الأجزاء الأول والثاني والثالث من المرجع رقم (٥) أعلاه.

١١- دليل دراسات وجداول قطاع التعبئة العامة - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، صفحات ٣٣ - ٤٥ ، ١٩٩٦ ، القاهرة .

١٢- جريدة الأهرام ، في ٢٠٠١/٢/٦ صفحة ١٦- تصريح رئيس الرابطة المصرية لمنتجي الصناعات المغذية ، المهندس على توفيق.

١٣- تصريح للدكتور أحمد الجويلي بعد توليه رئاسة مجلس الوحدة الاقتصادية، شهر ٢٠٠٠/١١

١٤- تصريحات رجال الأعمال عن المشاركة في إعداد خطة التنمية - جريدة الأهرام ٢٠٠١/١٢/١٤.

١٥- عن المعرض والمؤتمر الدولي السادس للاتصالات والمعلومات والحاسب الآلي والشبكات والأقمار الصناعية للعام العربي ١٤-١٧ يناير ٢٠٠٢ بالقاهرة .

١٦- تحقيقات جريدة الأهرام ١١ يناير ٢٠٠٢ صفحة ٣٣- تصريحات السيد وزير الصناعة .

١٧- محاضرات في الحسابات القومية - الأستاذ قطب عبد اللطيف سالم - المستشار الإقليمي للحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية - فبراير ١٩٩٩.

١٨- التجربة المصرية في تصميم وإعداد وتركيب الحسابات القومية- الأستاذ **هدى أبو شادي** - سبتمبر ١٩٧٧ - وزارة التخطيط .

١٩- الزراعة والغذاء في مصر - الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠ - الدكتور **محمود منصور عبد الفتاح** وآخرين - الطبعة الأولى عام ٢٠٠١ - دار الشروق من خلال منتدى العالم الثالث .

٢٠- ملاحظة تطور مستوى المعيشة الطبقي في بحثي الإنفاق والاستهلاك لعامي٩٠/٩١، ٩٥/٩٦ الصادرين من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - **أحمد محمد على نصير** وآخرون ؛ بنك الاستثمار القومي - ٢٣ يونيو سنة ١٩٩٨ - القاهرة .

٢١- الفقرة ١٥/٥ من الـSNA 1993 صفحة ٣٤٣ الفصل ١٥ ،هيئة الأمم المتحدة.

مراجع الدراسة

١- محمد محمود الامام - التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ معهد الدراسات العربية العالية ـ جامعة الدول العربية ـ القاهرة ١٩٦٢

٢- book of Input – output table Compilation and Analysis, Draft . UN Statiscal U.N. Hand Division, November 1996

٣- U.N. Social National Accounts . U.N. World Book 1993

٤- النظام المحاسبى الموحد المصرى ٠ القاهرة ١٩٩٦ ٠

٥- U.N. Input- Output Tables and Analysis, studies in Methods, Series F, No 14, Rev, 1.U.N. New York 1973

٦- محمود منصور وآخرون ـ الزراعة والغذاء فى مصر ـ الواقع وسناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠ ـ منتدى العالم الثالث ـ دار الشروق ـ الطبعة الأولى ٢٠٠١ ٠

٧- احمد محمد على نصير وآخرون ـ ملاحظة تطور مستوى المعيشة فى بحثى الاتفاق والاستهلاك لعامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥ بنك الاستثمار القومى ـ القاهرة يونيو ١٩٩٨ ٠

٨- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ـ دليل دراسات وجداول قطاع التعبئة ـ القاهرة ١٩٩٦ ٠

٩- قطب عبد اللطيف سالم ٠ محاضرات فى الحسابات القومية ـ وزارة التخطيط ـ سبتمبر ١٩٧٧ ٠

١٠- محمد محمود الامام ـ التخطيط فى ظل اقتصاد السوق ـ الأهرام الاقتصادى ـ العدد ١٥٠٦ ـ نوفمبر ١٩٩٧ ٠